بسم الله الرحمن الرحيم



مركز دراسات المستقبل
Future Studies Center

قضايا المستقبل ٤
Future Issues

العنف الطلابي دراسة حالة: الجامعات السودانية

عوض السيد الكرسني

الخرطوم - السودان
سبتمبر ٢٠٠٦م

قضايا المستقبل (٤)

Future Issues

إصدارة دورية (تصدر كل شهرين) عن مركز دراسات المستقبل
وحدة تنسيق الدراسات والبحوث

العنف الطلابي : دراسة حالة الجامعات السودانية

عوض السيد الكرسني

عميد شؤون الطلاب — جامعة الخرطوم

قدمت مسودة أولية من الدراسة في مؤتمر العنف الطلابي، جامعة اربد، اربد، الأردن، ٥ — ٨ مارس ٢٠٠٦م

قضايا المستقبل

إصدارة دورية (تصدر كل شهرين) ، وتعتبر ضمن وسائل المركز المتعددة لنشر ثقافة الاستشراف وترسيخ المنهج الاستقرائي العلمي في أداء جهاز الدولة ومؤسسات المجتمع، تتناول القضايا ذات الصلة بمستقبل ونهضة السودان في أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وهي محكمة من حيث التناول والمعالجة ودرجة التوثيق .

يستكتب فيها المختصون من الأكاديميين والخبراء حسب مضمون ومجال كل موضوع تتناوله الإصدارة .

طبيعة الموضوعات فيها تنزع إلى طرق آفاق المستقبل وتقديم قراءات استشرافية لمآلات الأحداث والقضايا مع طرح رؤى علمية وعملية لمستقبل زاهر مستقر .

قواعد النشر

- ترحب قضايا المستقبل بمساهمات المفكرين والباحثين والمختصين والخبراء ذات الصلة بمجالات اهتمام المركز من دراسات وأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية .
- تخضع المساهمات للتحكيم ، ويقوم النشر على الموضوعية والمستوى العلمي والدقة ودرجة التوثيق .. وغيرها .
- يشترط ذكر المصادر الأصلية للبحث أو الدراسة ووضع الإحالات المرجعية مرقمة حسب التسلسل في نهاية البحث .
- ألا يقل حجم الدراسة أو البحث بما في ذلك قائمة المراجع عن ٤ صفحة مطبوعة على ورق A4 .
- يشترط ألا تكون المواد المقدمة للنشر في السلسلة قد نشرت باللغة العربية أو الإنجليزية أو أرسلت للنشر .
- تخضع المساهمات للتحكيم ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.
- تحتفظ وحدة تنسيق الدراسات والبحوث بالمركز بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات أو العبارات بما يتلاءم وأسلوبها في النشر مع عدم الإخلال بالنسق العام للموضوع أو الأفكار أو المعلومات الواردة في الدراسة أو البحث .
- تسلم نسخة من الدراسة أو البحث لوحدة تنسيق الدراسات والبحوث بالمركز مشفوعة بقرص (ديسك) يحتوي على المادة .

كلمة العدد

يسر مركز دراسات المستقبل أن يقدم في العدد الرابع من سلسلة قضايا المستقبل رؤية د.عوض السيد الكرسني عن العنف الطلابي : دراسة حالة الجامعات السودانية. والدراسة بجانب أنها عمل توثيقي لأهم أحداث ومعالم وأسباب ظاهرة العنف الطلابي ، إلا أنها تحاول استشراف المستقبل ووضع الحلول لهذه الظاهرة التي أضحت أكثر تكرارا وأوسع نطاقا . وتكتسب الدراسة أهميتها من أنها تأتى إبان هذه الفترة الانتقالية من عمر الدولة السودانية ، والتي نحتاج فيها إلي بناء تقاليد راسخة في عمل المؤسسات والعلاقات بينها . ونحن أحوج إلي هذه التقاليد الراسخة في مجال التعليم العالي الذي شهد ثورة قفزت بالاستيعاب في الجامعات والمعاهد العليا من حوالي ١٥,٠٠٠ في عام ١٩٨٩م إلي ٢٥٠ ألف طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦م في ٧٦ جامعة ومعهد عال وكلية .

خلص د. الكرسني إلي عدةً توصيات حول مدي الدور والعمل السياسي للطالب الجامعي وما هي رسالة الاتحادات الطلابية ؟ كما أوصي بأهمية بناء مؤسسات رديفة لدعم العملية التعليمية من إنشاء صندوق للمنح والقروض وتعديل وإنفاذ لوائح سلوك ومحاسبة الطلاب .

إن قضية العنف الطلابي من القضايا التي تستوجب وقفة من التربويين والطلاب والاستراتيجيين للوصول إلي رؤية تقود الجامعات والمعاهد خارج نفق العنف الطلابي وإفرازاته السالبة التي تؤدي إلي ضياع أرواح بعض الطلاب وهدر الوقت الثمين والموارد القليلة أصلا في الحرق والإتلاف ، وتحفظ للوطن رأس المال البشري المزود بالمعرفة والتقنية اللازمة لإحداث التنمية واستدامة السلام .

سكرتير التحرير

العنف الطلابي : دراسة حالة الجامعات السودانية

١- المقدمة

يعتبر العنف وسط الطلاب في مختلف مراحل التعليم العام أو العالي من الظواهر المنتشرة في كثير من البلدان النامية والمتقدمة . فمنذ إضراب طلاب الجامعات في الأرجنتين عام ١٩٢٧م وصولا إلي "الثورة الطلابية" في الجامعات الأوروبية والأمريكية في عامي ١٩٦٧ – ١٩٦٨م، ونجاح هذه "الثورات " في إحداث تغيرات في جامعاتها وبعض سلوكيات مجتمعاتها بل أن الاحتجاجات الطلابية في فرنسا أدت إلي استقالة الجنرال شارل ديجول مؤسس الجمهورية الخامسة وغيابه عن المسرح السياسي في فرنسا عام ١٩٦٨م .

إن قلة الدراسات التي عالجت الموضوع في الدول العربية يجب أن لا تحجب عنَّا شيوع هذه الظاهرة وتناميها على المستوى الفردي والجماعي . ويشير بعض المراقبين :" وبعد فترة سبات ليست طويلة تعود الظاهرة أكثر عنفا وأوسع نطاقا وكأنما هي وباء يستشري في أجساد الجامعات السودانية . فقد شهد شهر فبراير الحالي أحداثا متفرقة في جامعة بخت الرضا وجامعة جوبا وجامعة السودان وأخيرا جامعة سنار ولا يفصل بين هذه الأحداث سوى يومين أو ثلاثة فلماذا عادت هذه الظاهرة بهذه القوة ولماذا تأخذ شكلا يعم أغلب الجامعات وما هي المسببات ؟ " (١) ففي السودان تتزايد هذه الظاهرة يوما بعد يوم مما جعل المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي يخصص الجلسة الرابعة في دورة انعقاده الرابعة عشرة لسنة ٢٠٠٤م لنقاش هذه الظاهرة مشيرا إلي أن "استمرارية عمل الجامعات يتوقف على الطلاب وفهمهم وإدراكهم وتحملهم للمسئوليات بما يحد من مظاهر العنف الطلابي التي تؤدي إلي تعطيل الدراسة وتخريب منشآت الجامعة في بعض الأحيان وعليه فإن الإدارة الجديدة بالوزارة الخاصة بشئون الطلاب يمكن أن

تلعب دوراً كبيراً في هذا الشأن . " وتكتسب هذه الظاهرة أهمية في السودان في ظل الضمور في نسبة الاستيعاب في التعليم العالي من الشريحة العمرية ١٦ – ٢٣ سنة وهي الآن ٦٪ – ٧٪ مقارنة مع الدول الأخرى التي تفوق نسبة الاستيعاب فيها ٧٠٪ وكانت نسبة الاستيعاب في الشريحة العمرية السابقة تقل عن ١٪ قبل إعلان " ثورة التعليم العالي" في عام ١٩٩٠م . وتبلغ مؤسسات التعليم العالي في السودان ٧٦ مؤسسة منها ٢٧ جامعة حكومية وأربع جامعات أهلية و٤٥ كلية أهلية ، وتقدر الإعداد المقبولة في العام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م بحوالي ١٦٥ ألف من الناجحين في امتحانات الثانوية العامة ووصلت أرقام الاستيعاب في العام ٢٠٠٦م إلي ١٨٥ ألف للبكالوريوس والدبلوم التقني بجانب ٥٠ ألف مقعد للتعليم عن بعد والانتساب ، ومن المتوقع أن تصل هذه الأرقام في العام الدراسي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م إلي ٢١٥ و٢٥٠ تفاصيلها كالأتي :

- بكالوريوس ٧٥٨ و ١٦٣ طالبا وطالبة .
- دبلوم تقني ٤٥٧ و ٨٨ طالبا وطالبة .

مقارنة بحوالي ١٥٠٠٠ طالب وطالبة في عام ١٩٨٩م .

هذه الصورة الزاهية من التوسع والزيادة العالية في معدلات الاستيعاب بالتعليم العالي ومحاولة الوصول بها إلي النسب العالمية وربطها باحتياجات سوق العمل ومتوسط النمو السكاني والانتشار الجغرافي في كل أرجاء السودان تقابلها صورة قاتمة من ازدياد لحوادث العنف في مؤسسات التعليم العالي . فأكثر من نصف مؤسسات التعليم العالي شهدت أحداثا تتراوح ما بين الاضرابات والاعتصام عن الدراسة ، واحتجاجات طلابية واشتباكات بين أنصار التنظيمات السياسية وما يقود ذلك من حرق وإتلاف الممتلكات في الجامعة وخارجها . ولحظة إعداد هذه الدراسة (فبراير ٢٠٠٦م) هنالك العديد من الاضطرابات والاعتصام عن الدراسة وإتلاف وحرق للممتلكات العامة بواسطة الطلاب في أحد مجمعات جامعة جوبا بمدينة الكدرو شمالي الخرطوم بحري – كما سنرى .

٢ ـ الفرضيات والمنهج

تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية :

أ. تتميز الحركة الطلابية في السودان بخاصية جماعة الضغط وليس جماعة المصلحة مما يجعلها ذات تكيف سياسي عال .

ب. غياب التقاليد الراسخة في التداول السلمي للحكم وعدم اكتمال النضج السياسي أدى إلي تحول الأقلية من الطلاب المنظمين في أحزاب وجماعات سياسية إلي قوى رديفة لأحزابها ومجموعاتها تحركها وتدفع بها إلي استخدام العنف خدمة لأهداف وبرامج الحزب .

ج. ساعدت سلبيات نظام زيادة القبول والاستيعاب للارتفاع بإعداد الطلاب في التعليم العالي في زيادة وتائر حوادث العنف والإحباط واليأس والاستعداد والتهيؤ النفسي لقبول العنف كوسيلة لإحداث التغيير .

د. التعامل الإعلامي مع أخبار العنف في الجامعات ساعد على نشرها وتمددها وإلى قبول العنف كوسيلة وحيدة فاعلة لفضل النزاعات .

يعتمد منهج الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على الدراسات القليلة المتوفرة والملاحظة والرصد والنقاش مع الطلاب لأعوام طويلة . ولأغراض هذه الدراسة تم الاعتماد على المعلومات الواردة في بعض الصحف في الفترة من نوفمبر ٢٠٠٥م إلي نهاية فبراير ٢٠٠٦م ، والتي تم اختيارها عشوائيا دون تحديد مسبق أو قصد . وهنالك أهمية لإجراء دراسة ميدانية وإتباع المنهج المسحي لتحري الأسباب الكامنة حول انتشار سلوك العنف في مؤسسات التعليم العالي السودانية والأنماط الجديدة لهذا السلوك في ظل ازدياد عدد الطالبات وتفشي الفقر وسط الطلاب وازدياد اهتمام الأحزاب السياسية - حاكمة كانت أو معارضة - بالعمل السياسي وسط الطلاب ، وما هي المعالجات اللازمة للحد من انتشار الظاهرة ؟

٢. تعريف العنف

العنف أحد أشكال وحلقات تطور الصراع . وهو ينقسم إلي عنف جسدي مباشر أو نفسي معنوي غير مباشر يعتمد الإذلال والسخرية كوسيلة لتدمير الكرامة الإنسانية لتوليد الخوف والإحباط الفردي والسلوك القائم على الصراع والكراهية للآخرين من الأقران . والسلوك المتسم بالصراع يمكن أن يولد العنف كأحد أشكال التعبير عنه في غياب تقاليد إدارة التنافس والصراع سلميا. وتذهب الدراسات إلي تعريف العنف " تجاه الآخرين والمجتمع هو أحد أشكال العدوان الناتجة عن الإحباط الفردي. فأي حاجة غير ملباة تؤدي إلي الإحباط الذي ينفس عنه بالعنف ." (٢) وهو تعريف يربط بين وجود رغبات وتطلعات فردية غير محدودة وبين موارد وقيم محدودة يجري الصراع للاستئثار والفوز بها ، ويكون الإحباط الذي يولد العنف في غياب أدوات تنظيم التنافس لنيل الموارد والقيم . ويقف الإحباط كعامل أساسي وراء إشعال فتيل العنف الفردي والجماعي في بلدان العالم الثالث ، وذلك لأن جل الصراع يتجه إلي الإمساك بتلابيب وقمم جهاز الدولة والتحكم والسيطرة عليها لأن الدولة هي المالك الأكبر للموارد والثروات ، والقوى التي تمسك بجهاز الدولة تستطيع عزل بقية القوى الأخرى مما يولد الإحباط والعنف .

يرى باندورا " أن التصرفات ليست مجرد أشياء أو مواقف موروثة ، بل تكونت تحت عملية تفاعل العديد من العوامل الوراثية والبيئية ، والفوضى الاجتماعية تكون هي السبب الرئيسي لانتشار العنف الهدام والمدمر ، كما أن الأسباب التي تؤدي إلي العنف ناتجة عن الحرمان والكبت والخوف والشعور بالخطر . فعندما يصبح النشاط الهادف للوصول إلي الغاية المرغوب فيها مستحيلا ، يتحول النشاط تلقائيا إلي العنف والعدوانية ." (٣) ويمكن اعتبار العنف تعبيرا "عن أوضاع هيكلية متباينة ، أي مجموعة من المقومات والسمات الكامنة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . لذلك يطلقون عليه العنف الهيكلي أو البنياني." (٤) ويصف الدكتور حسنين توفيق إبراهيم هذا النوع من العنف بأنه " يتخذ عدة أشكال منها : غياب التكامل

الوطني داخل المجتمع ، وسعى بعض الجماعات للانفصال عن الدولة ، وغياب العدالة الاجتماعية ، وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية ، وعدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم والصحة والمأكل .. الخ) لقطاعات عريضة من المواطنين ، والتبعية على المستوى الخارجي." (٥)

تشير لائحة " علامات الانجراف نحو العنف " في المدارس الأمريكية إلي اثني عشر احتمال لاندفاع الطالب أو الطالبة نحو العنف ، علي النحو التالي :

- هنالك تاريخ وسجل لاستخدام العنف ضد أقرانه / أقرانها .
- يمكن حيازة أسلحة نارية .
- ينغمس / تنغمس في تعاطي الكحول أو المخدرات .
- سجل لأولياء الأمر في تناول الكحول / المخدرات .
- مجموعة الأقران تعزز السلوك غير الاجتماعي .
- قبول السلوك العدائي كأمر اعتيادي ووسيلة فاعلة لحل المشاكل .
- درجة عالية من العنف في المنزل ، الجوار والأجهزة الإعلامية .
- تملك المدرسة تاريخا في السلوك العدائي داخل فصول المدرسة .
- لا يملك / لا تملك مهارات اجتماعية .
- علاقات ضعيفة مع الأقران .
- صعوبة تمالك المشاعر والانفعالات .
- تميز تاريخ الأسرة بالرفض وغياب الإشراف والتوجيه . (٦)

تعتبر هذه الاحتمالات مجرد مؤشرات تشير إلي إمكانية انجراف الطالب نحو ممارسة العنف ، ولكن التجربة العملية أثبتت أن أثر الأسرة والجوار والأقران يلعب دورا كبيرا في تشكيل اتجاهات الطالب نحو انتهاج العنف في حياته الدراسية أو بعدها . وتشير الإحصائيات الكندية إلى أن ١٩ ٪ من تلاميذ مرحلة الأساس تعرضوا بشكل أو أخر لاعتداء من زملائهم الآخرين ، وأن ٩ ٪ من التلاميذ اعترفوا بأنهم يقومون بالاعتداء أسبوعيا

علي زملائهم . وتوضح دراسة أعدها اتحاد المعلمين بولاية نوفاسكوتيا عام ١٩٩٢ م أن تقارير ٣٧١ مدير مدرسة أوردت حدوث ٢,٧٣٢ حالة اعتداء من قبل الطلاب علي المدرسين في خلال العام الدراسي ، وفي محافظة مانتيبا الكندية عاني نصف عدد المدرسين من حوادث عنف من قبل الطلاب . مثل هذه الاعتداءات ، رغم أنها موجودة في المجتمعات العربية ، إلا أنها لا تشكل نسبة كبيرة كما في المجتمعات الغربية . وهذا لا يعني إغفال دراسة أسباب ظاهرة العنف الطلابي والعمل على معالجتها .

يشير فيليب برو بأن اللجوء إلي العنف " يمكن أن يبدو أمراً رابحا .. مثال النجاحات التي انتزعتها مجموعات أخرى ، والذي يدعو للتقليد من خلال العدوى الإيمائية ، مكانة العنف في الذاكرة التاريخية ، طريقة الإشارة لفعاليته في الإنتاجيات الثقافية أو في المعالجة الإعلامية للأخبار الحالية ." (٧) ويضيف إلي هذا " وأخيراً الشعور الذاتي بكون المجموعة مهمشة في اللعبة المؤسساتية العادية . وكل هذا يمكن أن يقوى اليقين بأن العنف وحده ، بشكل أو آخر ، يسمح بالحصول على أخذ المتطلبات الجماعية بعين الاعتبار ." (٨) هذه المكانة للعنف في المجتمع والناتج المادي من اكتساب وضعية متفردة والتحكم في موارد وقيم المجتمع من خلال استخدام القوة أو التلويح باستخدامها وتسنم لذري الحكم جعل السلوك العدواني منتشراً ومرغوبا ويتم تزكيته وتشجيعه من خلال وسائل الإعلام مما يؤدي إلي نشوء حالات من التوتر والخوف وسط المجتمع ، والشعور نتيجة لهذا بأن ممارسة العنف أو التبشير به أمر عادي . وفي بعض البلدان نتج عن الترويج الإعلامي لأحداث العنف" فرصة خلق جو من الكراهية وروح الانتقام والتربص ، بل وتطور الموقف أحيانا إلي مواجهات دامية كان نتيجتها فقدان الكثير من الأرواح والممتلكات . وكل ذلك بسبب التعامل الإعلامي اللامسؤول مع المعلومات وطريقة نشرها ومعالجتها . " (٩)

وفي السودان تقوم الصحافة والأجهزة الإعلامية الأخرى بدور هام في نقل أخبار الاتحادات والمنظمات الطلابية وصراعاتها مع بعضها البعض أو

مع إدارات الجامعات مما يساعد على انتشار أخبار حوادث العنف . ويعزي الإعلاميون هذا الاهتمام إلي رغبتهم في الكشف عن مواطن الخلل والقصور من خلال تغطية مهنية تهتم بنشر الخبر ومتابعة تطوراته بغية الوصول إلي العلاج الناجع . وترى بعض إدارات الجامعات والمعاهد العليا بأن بعض الصحف تعمد إلي المبالغة في الاهتمام بما يرد إليها من الاتحادات الطلابية بينما لا تعط نفس الاهتمام لما يرد إليها من المكاتب والإدارات الإعلامية بالجامعات والمعاهد العليا . وتردد الاتحادات الطلابية نفس الادعاءات تجاه بعض الصحف بأنها لا تعر اهتماما لأخبارها وبياناتها ومؤتمراتها الصحفية. ومن الواضح أنه لا بد للصحف اليومية ووسائل الإعلام الأخرى أن تنأى عن زيادة التوتر في الجامعات والمعاهد العليا عن طريق نشر الأخبار دون التأكد من مصداقيتها .

ففي أكتوبر ٢٠٠٢م تحدث أحد قادة الطلاب بجامعة الخرطوم للصحف السيارة بأن "الاحتفالات التي تنظمها الجامعة استفزاز صريح للحركة الطلابية. إن رصد الإدارة لميزانية تزيد على المليار لهذه الفعاليات في وقتٍ فصلت فيه ما يقارب الألف طالب بسبب الرسوم الدراسية يمثل استفزازا سيلقي بظلاله على الاحتفالات . وأشار إلي توقعه لأحداث عنف في الأسبوع المقبل." [١٠] ووجدت الصحيفة نفسها مضطرة لنشر تكذيب عن أرقام الميزانية المرصودة للاحتفالات والطلاب المفصولين لعدم دفع الرسوم الدراسية ، ولكنها مهدت الطريق لمحرقة العنف التي بدأت في وقتها المحدد كما أشار القائد الطلابي . إن التخطيط لإحداث عنف وحدوثه يؤكد أن العنف مطلوب لحد ذاته لأنه وسيلة لإحداث التغيير أو الضغط المطلوب أو لإشعار التنظيم السياسي والحزبي خارج الجامعة بالوجود الفاعل للفرع داخل الجامعة أو أن انتهاج العنف يأتي تلبية لرغبة التنظيم الأم خدمة لتحقيق أهدافه خارج الجامعة .

هنالك الكثير من النظريات التي تفسر أسباب حدوث العنف ، ولكن أقربها لتفسير الظاهرة السودانية هي نظرية التعلم الاجتماعي التي يمكن من خلالها تفسير العدوى الإيمائية خاصة في المجتمعات تعيش فترة انتقالية في

مرحلة التحول من نظام سياسي واجتماعي إلى أخر وبوتائر سريعة تولد الإحباط والعنف في غياب تقاليد إدارة التنافس والصراع سلميا كما ذكرنا . ويقول الأستاذ الدكتور/ إبراهيم نصر الدين أن ضعف الوظيفة الاستخراجية والتوزيعية للدولة نتيجة ضعف مواردها " وما يستتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام .بدأت الدولة تفقد وظيفتها كمظلة للحماية الاجتماعية ... وبالمحصلة فإن سلطة الدولة في حماية الضعفاء في المجتمع قد ضعفت وبالتبعية بات القبول الطوعي بسلطة الدولة محل شك . " (١١)

ضعف الدولة السودانية في مرحلة ما بعد تحقيق الاستقلال وتحولها من نظام سياسي إلي آخر جعل من العنف السياسي بوسائلهٍ المختلفة – خاصة التمرد والانقلاب العسكري والانتفاضة الشعبية – طابعا للحياة السياسية السودانية ، بالإضافة إلي أن التسوية السياسية التي حملتها اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان (يناير ٢٠٠٥م) شجعت مجموعات أخرى في غرب وشرق البلاد على حمل السلاح لنيل حقوقها في "السلطة والثروة ". وأدى هذا إلي " ترسيخ العنف السياسي كأسلوب لنقل السلطة ، وبالتالي أصبح ارتياد السلطة عن طريق القوة أقرب السبل وأيسرها في التقاليد السودانية ليس فقط بالنسبة للجيش وإنما أيضا بالنسبة للشعب ." (١٢) وإذا أضفنا لهذه البيئة المهيأة للعنف الإرث التاريخي لمشاركة طالب التعليم العالي والثانوية العامة في العمل السياسي منذ وقت مبكر في الحياة السياسية في السودان ، بجانب "الإحساس الجماعي بالتعالي وسيكولوجية التطور النفسي الذي يوجد فيه الطالب في الجامعات ، وهو الخروج من طور المراهقة والدخول في طور النضج . هذا من شأنه أن يجعل خضم الأحداث والصراع مضطربا من حيث الأشواق للنضج واكتمال ملامح الشخصية والمزاج والتطلع للمستقبل الواعد. " (١٣) وبالتالي تحكم سيكولوجية التعلم والتكيف الاجتماعي والعدوى الإيمائية والنظرة الجامدة الدائرية للتاريخ وأن ما حدث في الماضي يمكن إعادة إنتاجه خارج الظروف والواقع الموضوعي لتطور الأحداث وتلاحقها واندفاعها على يد قوى

جديدة . والشعور بأن الطلاب قد صنعوا التاريخ يوماً يتحول إلي يقين بأن في مقدورهم فعل وتحقيق هذا مرات ومرات .

هذه الخلفية حددت مسار المؤسسات الطلابية في السودان وجعلت من ممارسة العنف أحد سمات هذه المؤسسات . فالعنف الطلابي في الجامعات السودانية ليس أغلبه عنفا فرديا يتجه إلي إيقاع الأذى ضد الزملاء الطلاب أو الطالبات أو الأساتذة ، فهذا النوع يكاد ينعدم وحتى إن وجد ينطلق من خصومة فردية أو سياسية ، وإنما هو عنف جماعي بنياني هيكلي موجه ضد النظام الحاكم وما يتبع ذلك من عداء لإدارة الجامعة وعمادة شؤون الطلاب والحرس الجامعي وأنصار النظام الحاكم من الطلاب لأنهم في نظر التنظيمات السياسية الطلابية ممثل للنظام الحاكم . فهو عنف بنياني هيكلي يرتبط بنشأة التنظيمات الطلابية في عام ١٩٣٨م (جمعية الثقافية والإصلاح) وتحولها في عام ١٩٤١م إلي اتحاد طلاب كلية غردون التذكارية والمعاهد العليا. وهذا العنف يرتبط بنشأة التنظيمات الطلابية في فترة النضال الوطني ضد الاستعمار الثنائي وليس عنفا حديثا كما في الجامعات الجزائرية "حيث تم تسجيل تزايد أنواع من العنف الجسدي وفوران الدم . هذا النوع من العنف قد تركز خلال العام الدراسي (٢٠٠٠- ٢٠٠٣) بواسطة ثلاثة اغتيالات لطلاب ارتكبها طلاب كذلك ." (١٤)

٤ . التنظيمات الطلابية

نشأت الحركة الطلابية في السودان في بداياتها كرافد من روافد مؤتمر الخريجين العام في السودان (١٩٣٨م) ، إلا أنها وبعد انقسام مؤتمر الخريجين إلي أحزاب سياسية تحولت هي نفسها إلي تنظيمات سياسية تمثلت في مؤتمر الطلبة ذو الاتجاهات اليسارية والماركسية وحركة التحرير الإسلامي التي تحول أسمها في عام ١٩٥٤م إلي جماعة الأخوان المسلمون . ورغم وحدة الحركة الطلابية في مواقفها ضد الاستعمار الثنائي إلا أن الصراع بين مؤتمر الطلبة الذي تحول إلي الجبهة الديمقراطية وجماعة الأخوان المسلمون (الاتجاه الإسلامي) هو السمة الغالبة لهذه الحركة منذ منتصف الخمسينيات. وظل التنظيمان يشكلان القوى الرئيسة في الحركة

الطلابية بجامعة الخرطوم إلي منتصف الستينيات دون منازع رغم وجود بعض التنظيمات الطلابية غير العقائدية مثل تنظيم المستقلين (١٩٥٨م) ، الجبهة الطلابية (١٩٥٨م) ، المؤتمر الديمقراطي الاشتراكي (١٩٥٩م) وتنظيم الطلاب الأحرار (١٩٦١م). وتوحدت تنظيمات الوسط في عام ١٩٦٥م تحت لواء الأفكار القومية والاشتراكية. وكان لهذه الوحدة والاندماج أثرهما الإيجابي في وصول "تنظيمات الوسط لقيادة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، ولأول مرة تخرج قيادة الاتحاد من أيدي التنظيمات العقائدية (الاتجاه الإسلامي ، الجبهة الديمقراطية) . الشيء الذي جعلها تتنبه لخطورة الوسط ، وأصبح توحد الوسط يمثل هاجسا كبيرا لذلك بدأت بالهجوم بشراسة على تنظيمات الوسط ومحاولة إضعافها بمختلف الوسائل الإعلامية ." [١٥] ومن الملاحظ ظهور وغياب تنظيمات الوسط لأن هذه التنظيمات سرعان ما تتبنى فكرا سياسيا معينا مما يؤدي إلي انصراف الطلاب عنها – ويتجهون إلي الاحتماء بروابط الكليات العلمية أو الجهوية الإقليمية حديثا . ومن ناحية أخرى وجدت الأحزاب السودانية التقليدية (الأمة والاتحادي الديمقراطي) طريقها إلي الجامعة بعد انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤م الشعبية ، ولكنها لم تستطع تحقيق أكثر من ٧٪ – ٨٪ من مجموع الأصوات في أي انتخابات شاركت فيها خلال فترة الحكم الحزبي الثانية (١٩٦٤- ١٩٦٩م) .

من الواضح أن الطالب السوداني تعرض ويتعرض لحالة عالية من التكيف السياسي ، فمشاركة الطلاب في النضال الوطني ضد المستمر ونجاحهم في إشعال انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤م الشعبية التي أدت إلي نهاية الحكم العسكري الأول (١٩٥٨ – ١٩٦٤م) مما غذى أسطورة "وصاية" الطلاب على الشعب بحكم ملكيتهم للمعرفة . إن ثقافة الطلاب الفرعية تتحول إلي وعي جماعي بأهمية الموقع ، والمستقبل المهني أو السياسي المشرف الذي ينتظر طالب جامعة الخرطوم (ومن بعده طلاب الجامعات الجديدة في السبعينيات والتسعينيات) يغذي أسطورة الوصاية ونرجسية الذات المتضخمة

أصلاً بفعل السن وانعدام المسؤولية المباشرة . وهنالك عوامل خارجية تغذي هذا التكيف ، نذكر منها :

أ. دور الحركة الطلابية في كثير من الدول في ستينيات القرن الماضي . ويقول سراج حسين حسن :" هكذا نجد تجارب حركات الطلاب في العالم قد أبرزت الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه الطلاب ، وحركتهم كمراكز للإنذار المبكر عن الاختلالات والانحراف في مسار الأحزاب السياسية . وتعتبر الحركة الطلابية منبع المفكرين والمجددين في العمل السياسي، حيث كانت ساحات الطلاب مختبرات لصقل الطلاب ولميلاد المتمردين والناقدين لأخطاء الساسة والقادة . " (١٦)

ب. انعكاسات ومردود العمل السياسي ،" ونعني بذلك إغلاق الجامعة بواسطة السلطة للحد من المعارضة السياسية لها ، وكذلك الزج بقضايا أكاديمية لكسب قضية سياسية أو استخدام العنف لحسم قضايا أكاديمية أو استخدام العقوبة للنشطين سياسياً." (١٧)

ج. زيادة تأثير ونفوذ الأحزاب السياسية على مؤيديها من الطلاب وعلى مجمل الحركة الطلابية . فالأحزاب الحاكمة أو المعارضة تحاول استغلال الطلاب لخدمة مخططاتها . ويتزايد تأثير العلاقة بين الطلاب والأحزاب السياسية إبان حكم العسكر العقائديين أو المتحالفين مع أحزاب عقائدية وتتسم طبيعة هذه التنظيمات العقائدية والحزبية بخاصية جماعة الضغط وليس جماعة المصلحة .

يصف عصام جبر الله التنظيمات العقائدية السياسية والحزبية وسط الطلاب بأنها اتسمت بسمتين أساسيتين وإن تفاوت الأمر من تنظيم لأخر :

أولاً : لم تستطع هذه التنظيمات أن تخلق أو تنتزع لنفسها قدراً من الاستقلال - فكري أو سياسي أو تنظيمي - من تنظيماتها الأم ، لذا ظلت في الغالب صدى عال لهذه الأحزاب.

ثانياً : ظلت معالجتها لقضايا الواقع السوداني والواقع الطلابي تكرار وترديد لما تطرحه أحزابها الأم دون إعادة النظر فيها أو نقدها أو حتى تعميقها والتجذير العلمي والفكري فيها . فعلت كل التنظيمات هذا ، بعضها دون وعي وحسن نية ، والآخر بوعي قيادتها ولسوء نية . [١٨] ساهم هذا العجز في افتعال الأزمات ودفعها إلي المواجهة من أجل الانتصار على أعداء حقيقيين أو محض وهم عبر رفع رايات الفرقة والخلاف مما يعمي الأطراف المتنازعة عن رؤية المصلحة العامة للطلاب وكيفية الوصول إليها.

أدى عدم قدرة التنظيمات الطلابية على إتباع طريق مستقل عن أحزابها الأم إلي زيادة القابلية للسلوك العدواني العفوي . ويشير د. عبدالله عبدالرحمن الصديق إلي الأمر بأنه "عدوان عفوي وغير محسوب العواقب ويعتبر وليد اللحظة كالذي يحدث وسط المجموعات المتهورة في المجتمعات الطلابية على سبيل المثال ، حيث يتولد العنف من ذوبان عقل الفرد في غوغائية الجماعة فيفقد القدرة على التفكير المنطقي وينساق بروح الإيحاء من الجماعة وبالتالي تنتقل العدوى والمحاكاة من فرد لآخر." [١٩] ويكتسب هذا العنف التلقائي طبيعة الملازمة في ظل انتهاج نظام الاقتراع الحر المباشر في الانتخابات الطلابية التي دوما ما يفوز فيها تنظيم واحد أو تنظيمات متحالفة بكل مقاعد مجلس اتحاد الطلاب مما يؤدي إلي الآتي :

١. بروز كتلة مناوئة لأداء الاتحاد مهما لازمه من توفيق أو إنجاز في مصلحة الطلاب أو الجامعة .

٢. تنامي حالة التشنج والحشد الطلابي المشحون بالعدوانية و الزخم الإعلامي غير المرشد عند حلول ميقات انتخابات الاتحاد الدورية.

٣. افتعال أسباب الاحتكاك والتشاجر بين التنظيمات الطلابية المتصارعة بهدف إفشال العملية الانتخابية لاتحاد الطلاب حتى لو امتد ذلك لممتلكات الجامعة وصناديق الاقتراع .

٤. محاولة كل فئة إسكات صوت الآخر من النشطين سياسياً وفي استهداف وعدوان مباشر يمكن وصفه بالترصد والعمد لإلحاق الأذى وإزهاق روح الآخر.

٥. ظهور الاتهامات بالتزوير وتزييف إرادة الطلاب وفرض بعض القيادات عليهم في علانية وفجور عقب كل عملية انتخابية .

٦. هذه الأوضاع المأساوية أججتها وأضرمتها في كثير من الأحيان الأحزاب السياسية من خارج الجامعة . (٢٠)

تؤكد تقارير الانتخابات الطلابية بجامعة الخرطوم ما ذهب إليه د. عبدالله عبدالرحمن الصديق. ورد في تقرير السيد / قائد الحرس بجامعة الخرطوم عن سير انتخابات اتحاد الطلاب دورة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م :" لم يحدث أي حادث يوقف العملية الانتخابية سوى حادث واحد بمجمع شمبات بقاعة مركز الزراعة ، حيث قام أحد الطلاب بقذف زجاجة ملتوف ، ولكن بحمد الله تصدى لها الحرس الموجود بالمركز وتم إخمادها بسلام ". كما قام الحرس بسحب كمية من زجاج الملتوف من الصيدلة ، كما تم ضبط كمية من البنزين كانت في طريقها للحرم الجامعي . " (٢١) وأشار تقرير مراقبة عملية الانتخابات بكلية التربية – مراكز مرحلة الأساس – إلي " عملت إجراءات تفتيش اضطرارية وضبط عدد (١) سكين بحوزة أحد المراقبين ." (٢٢) مع العلم بأن هذا المراقب طالب

ووكيل لإحدى القوائم الطلابية المتنافسة . فجامعة الخرطوم رغم أنها تمكنت في العام ٢٠٠٣م من إعادة اتحاد الطلاب من جديد بعد أن انقطع لفترة سبع سنوات متتالية لعدم الحصول على النصاب القانوني (٥٠٪ + ١) عام ١٩٩٦م لأول مرة دون رقابة أو تدخل من الشرطة لحفظ الأمن إلا أن التنظيمات الطلابية لا تحاول تقوية وتعميق هذه التجربة فنراها خلال الحملة الانتخابية تلجأ إلي حشد أدوات ممارسة العنف من قنابل الملتوف الحارقة والأسلحة البيضاء .

ومما يزيد من درجة العنف قيام التنظيمات على قاعدة العامل السياسي وخضوعها التام لأحزابها الأم وما يحدث بها من انشقاقات وانقسامات . وتؤدي هذه الانقسامات إلي انقسامات أخرى داخل الفرع الطلابي في كل مؤسسات التعليم العالي. فالحزب الاتحادي الديمقراطي انقسم إلي ثلاثة مجموعات ، وحزب الأمة إلي جناحين وجماعة أنصار السنة المحمدية والأخوان المسلمون والحزب الشيوعي السوداني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب المؤتمر الوطني الحاكم انقسمت بدورها إلي مجموعتين . وكل هذه المجموعات لها وجود في مؤسسات التعليم العالي وتقوم بدورها في الحياة الطلابية عبر التنافس الشرس والحاد – كما ذكرنا – للفوز بالمنبر الطلابي .

تتميز التحالفات بين التنظيمات الطلابية بأنها متحركة وتعتمد بالضرورة على مواقف الأحزاب وتحالفاتها خارج الجامعة . وكما ستبين الدراسة في موضع آخر فإن التنظيمات الطلابية تنطلق بالضرورة من مواقف أحزابها من النظام الحاكم .

يعتبر نظام التمثيل في الاتحاد (الحر المباشر أو النسبي) أحد عوامل إثارة العنف . "فقد كانت الممارسة في السابق هي طريقة التمثيل النسبي بحيث لا يتعدى نصيب أي قائمة نسبة ٥٠٪ من جملة مقاعد الاتحاد . هذه الطريقة كانت لها محاسن من حيث أنها تتيح للفئات السياسية المختلفة بعض التمثيل في جهاز الاتحاد ولكن عيبها الأكبر أنها

لا تعطي أي مجموعة أغلبية بسيطة تمكنها من إدارة شؤون الاتحاد". (٢٣) ولكن تبنى طريقة التمثيل الحر المباشر كان لها أبعاد جد سالبة " على مستويين اثنين : أحدهما هو عدم وجود تحدٍ داخل جهاز الاتحاد تمثله القوى المعارضة لضبط سلوك الاتحاد ويدفعه نحو التجويد والإبداع ومراقبة تصرفاته ، والآخر الشعور بالقهر والحرمان لدى الفئات المناوئة لعدم وجود موطئ قدم لها في أجهزة الاتحاد . وهذا في تقديرنا يفسر التعارض الحاد لدى هذه الفئات ونظرة الريبة والشك في كل تصرف يبدو من الفئة التي تسيطر على الاتحاد ، وما يتبع ذلك من مظاهر العنف والاقتتال في أجواء الانتخابات." (٢٤)

رغم السيطرة المطلقة للتنظيمات السياسية على مقاليد أمور الحياة الطلابية إلا أنها أقلية. وهي كأقلية منظمة تستغل تماسكها وقدراتها للسيطرة. وتشير نتائج الاقتراع إلي تأرجح الأغلبية التي تحظى بها هذه التنظيمات من انتخابات إلي أخرى. وإذا نظرنا إلي عدد الأصوات التي نالتها تنظيمات الاتجاه الإسلامي والجبهة الديمقراطية بجامعة الخرطوم في الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٧٠م، نصل إلي أن ما يحكم عدد هذه الأصوات هو وقوف الطلاب غير المنظمين بجانب هذه التنظيمات وليس من خلال عضوية ثابتة (الجدول رقم (١)).

الجدول رقم (١)

الأصوات التي نالها كل من الاتجاه الإسلامي والجبهة الديمقراطية ١٩٦٦ - ١٩٧٠م

العام	الاتجاه الإسلامي	الجبهة الديمقراطية
١٩٦٦ - ١٩٦٧م	١٧,٦٣٨	١٥,٧١٤
١٩٦٧- ١٩٦٨م	١٩,٨٩٧	١٩,١٥٧
١٩٦٨- ١٩٦٩م	٢١,٣١٩	٢٥,١٦٥
١٩٦٩- ١٩٧٠م	٣٢,٩٢٠	٢٢,٢٩٥

شهدت فترة التسعينيات تغيراً في التحالفات الطلابية بعد ظهور التجمع الوطني الديمقراطي المعارض لحكومة الإنقاذ ونتيجة لنجاح حكومة الإنقاذ في توسيع صفها بالتحالف مع أحزاب معارضة ظهر نمط جديد من التحالفات الطلابية . ونورد مثالا لهذا الأمر بانتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم ، إذ تحالفت ثمانية تنظيمات في انتخابات دورة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م تحت اسم تحالف القوى الوطنية الديمقراطية في مواجهة تحالف الأحزاب المنضوية تحت حكومة البرنامج الوطني ، وأرتفع عدد التنظيمات المتحالفة من ٨ إلي ١١ في انتخابات دورة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م بجانب ٧ طلاب يمثلون الروابط الإقليمية والأكاديمية . ويشير (الجدول رقم (٢)) إلي نتائج الاقتراع.

الجدول رقم (٢)

الأصوات التي نالها أوائل الثلاثة قوائم الأولى في انتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم

العام	تحالف القوى الوطنية الديمقراطية	التيار الإسلامي	الإصلاح (أنصار السنة المحمدية)
٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م	٥,٠١٦	١,٨٥٣	١٨٠٩
٢٠٠٣ – ٢٠٠٤م	٣,٦٨٨	٢,٧٢١	٢,١٥٥
٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م	٥,٠١٨	٢,٧٢٨	٢,٤٢٨

توضح الجداول رقم (١) ورقم (٢) تأرجح أصوات التنظيمات الطلابية المتنافسة من دورة لأخرى ، وذلك وفقا لتأييد الطلاب ودعمهم لبرنامج تنظيم معين. وتذهب الإحصائيات التي نتجت عن عينات عشوائية أن أكثر من ٧٠٪ من الطلاب في مؤسسات التعليم العالي مستقلون تماما عن عضوية أي تنظيم طلابي ، مما يجعل من عامل التنظيم هو أساس تفوق وسيطرة هذه التنظيمات .

٥. نماذج من العنف الطلابي

تمت الإشارة إلي أن العنف الطلابي عنف بنياني هيكلي موجه ضد النظام الحاكم وسنحاول تقديم بعض النماذج عن أنواع وأنماط هذا العنف .

ويعود تاريخ بداية أحداث العنف الطلابي إلي عام ١٩٦٨م عندما حدث صدام بين تنظيمين طلابيين في جامعة الخرطوم حول رقصة "العجكو" وسقط أحد الطلاب قتيلا نتيجة لطعنة بمدية . وتميزت فترة السبعينيات ببداية المواجهة بين اتحاد الطلاب والتنظيمات السياسية – خاصة المعارضة – من جهة وإدارة جامعة الخرطوم والنظام المايوي الحاكم وقتئذ من جهة أخرى ، مما أدى إلي فصل قيادات الاتحاد والتنظيمات السياسية من الجامعة لفترات مؤقتة وإغلاق الجامعة لفترات طويلة ، ومن أهمها الإضراب في شعبان / أغسطس ١٩٧٣م واعتصام الطلاب واحتلالهم للجامعة في ديسمبر ١٩٧٣م ، وكان هذا الاعتصام الأخير في سلسلة من الأحداث بدأت في مارس ١٩٧١م عندما احتل الطلاب الجامعة تحت قيادة جبهة وحدة الطلاب مما أدى إلي إغلاق الجامعة في الفترة من مارس – يوليو ١٩٧١م .

شهدت فترة الثمانينيات استمرار أحداث العنف الطلابي ويمكن إيراد أمثلة، كالآتي :

- في مارس ١٩٨٠م شهدت جامعة الخرطوم أحداث عنف بين التنظيمات السياسية حول ماهية نظام الاقتراع (التمثيل النسبة أم الحر المباشر) وسقط ضحيتها أحد الطلاب .
- في فبراير ١٩٨٥م اندلعت أحداث عنف بين التنظيمات السياسية بسبب بيان أصدره أحد الطلاب المنشقين من الاتحاد الإسلامي وتعرض عدد من الطلاب لإصابات مختلفة .
- في عام ١٩٨٧م شهدت جامعة القاهرة (فرع الخرطوم) أحداثا مختلفة من العنف راح ضحيتها طالبين .
- في أغسطس ١٩٩١م وقعت اشتباكات بين التنظيمات السياسية في جامعة الخرطوم خلفت عشرات الجرحى .

ومن البديهيات أن اندلاع محرقة العنف ربما تبدأ بمظاهرة سلمية تتطور إلي الاعتداء على العاملين والممتلكات أو الطلاب المخالفين للرأي . وهناك نماذج شهيرة لأحداث عنف طلابي خلال الأعوام القليلة الماضية أدت إلي صدام بين طلاب التنظيمات المختلفة ، حرق لممتلكات الجامعة و الأساتذة والعاملين ، ونذكر من هذه الأحداث ما يلي :

- جامعة الخرطوم أكتوبر – نوفمبر ٢٠٠٢م ، وهو مثال لمحرقة عنف تتصاعد وتيرتها مرحلة بعد مرحلة ، إذ طلبت إدارة الجامعة من الطلاب تأجيل عقد ندوة عن " أثر غياب الاتحاد على البيئة الجامعية " إلي ما بعد نهاية احتفالات "أسبوع الخريج" إلا أن الطلاب أصروا على قيامها في ٢٠٠٢/١٠/٢٢م . وبعد نهاية الندوة قام بعض الطلاب بحرق منصة احتفال التخريج مما أدى إلي تدخل الشرطة وإلي إصابة العديد من الطلاب ورجال الشرطة. واستمر تصاعد الأحداث في مجتمعات الجامعة المختلفة . ويذكر بيان لمدير الجامعة : " فوجئت بتصعيد خطير في مجمع التربية استخدم فيه الطلاب الأسلحة البيضاء والمقذوفات الحارقة في صدامات دامية بينهم أحرقت خلالها منشآت صندوق رعاية الطلاب بكلية التربية . وظهرت لأول مرة في تاريخ الجامعة ممارسات سيئة لا تشبه طلاب الجامعة العريقة من بينها على سبيل المثال لا الحصر الاعتداء على إمام مسجد كلية التربية وإلحاق الأذى البدني بضيوف الجامعة وزوارها كما قام بعض الطلاب باعتقال وتعذيب مشرف داخليات التربية مما أدى لدخوله المستشفى متأثرا بجراحه"، [٢٥] وتم إغلاق الجامعة في نوفمبر ٢٠٠٢م .
- أحداث جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م ، وتمثلت هذه الأحداث بقيام بعض طلاب الدبلوم التقني للدراسات الهندسية بإحراق معامل الحاسوب بالكلية نتيجة لعدم التوصل إلي حلول مرضية تتعلق بترفيع الدبلوم إلـي درجة البكالوريوس . وتبعها طلاب كلية الدراسات الزراعية الذين قدموا مطالب أخرى تتعلق بفتح داخلية داخل الكلية . وقامت إدارة الجامعة بفصل مجموعة من الطلاب . وتعهد اتحاد الطلاب بأن " يلجأ للاعتصام في حالة عدم حل القضية بالسرعة المطلوبة. " [٢٦] ومن جانبه كون الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب مدير

الجامعة "لجنة للنظر في الالتماسات المقدمة من طلاب كلية الدراسات الزراعية المفصولين بموجب قرار مدير الجامعة رقم (٣٦/٢٠٠٥م) من عدد من الأساتذة وممثل للطلاب. وأكد رئيس الاتحاد عبد الرحيم دانيال مواصلتهم للحوار مع إدارة الجامعة لحل قضية الطلاب . وقال في مؤتمره الصحفي أن الاتحاد مع طلابه حتى ولو أخطأوا لأن إلعقوبة قاسية." [٢٧] وتوصلت اللجنة إلي تسوية" بشأن (٢١) طالبا كانت الإدارة قد فصلتهم في أحداث شهدتها الكلية . تمثلت التسوية في تبرئة (٤) طلاب من التورط في الأحداث وغرامة مالية لـ (١٢) منهم تعهد رئيس الاتحاد بتسديدها ، فيما قررت فصل (٥) آخرين رفض رئيس الاتحاد توقيع الاتفاق بسببه مطالبا بتسوية أوضاعهم أسوة بزملائهم وتوقيع عقوبات تربوية ." [٢٨] ويقدم د. عبدالعزيز كرم الله ، عميد الطلاب بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أمثلة للأضرار التي نتجت عن الأحداث السابقة (الجدول رقم (٣)) .

الجدول رقم (٣)

أمثلة لأضرار نتجت من ممارسات العنف الطلابي
بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الكلية	العام	الأضرار المباشرة	أهم الأسباب
كلية الهندسة	٢٠٠٤م	حرق مكاتب ومباني ومعامل واختفاء معدات بلغت كلفتها حوالي المليار ونصف نصف جنيه	• مسمى شهادة الدبلوم . • المطالبة بالرقم الهندسي لطلاب الدبلوم .
كلية علوم وتكنولوجيا المياه	٢٠٠٥م	اعتداء على المباني والمكاتب والمعامل وتعطل الدراسة لأكثر من ستة أشهر	• المطالبة بالرقم الهندسي .
كلية العلوم الزراعية	٢٠٠٥م	اعتداء على المباني وتعطيل الدراسة لمدة ستة أشهر	• المطالبة بداخلية داخل الكلية .

المصدر : د. عبد العزيز كرم الله ، " الآثار المترتبة على ممارسات العنف الطلابي في مؤسسات التعليم العالي " ورقة غير منشورة ، أبريل ٢٠٠٦م ، ص ٦ .

- أحداث جامعة أمدرمان الأهلية ، يونيو ٢٠٠٥م ، حيث نشب خلاف بين أحد التنظيمات الطلابية وإدارة الجامعة حول تكوين لجنة الانتخابات من أساتذة وإداريين يزعم هذا التنظيم أنها عناصر حزبية غير محايدة ولا يمكن الاعتماد عليها في إدارة انتخابات محايدة. ونتيجة لرفض إدارة الجامعة تغيير تشكيل اللجنة تم حرق مكاتب أعضاء لجنة الانتخابات ، معمل حاسوب ومعمل بكلية العلوم البيئية ، مكتب الحرس الجامعي ومكتب الأستاذ الدكتور / مدير الجامعة وطال الاتهام تنظيم بعينه . ورغم أن الحادث شغل الرأي العام كثيرا وكونت لجنة تحقيق في الأمر إلا أن البلاغ الجنائي قيد ضد مجهول ، فلم تتم محاسبة أو عقاب أي طالب .
- إضراب طلاب كلية الطب بجامعة بحر الغزال ، نشرت صحيفة الأيام بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٩م أن " طلاب الطب بجامعة بحر الغزال يدخلون في إضراب مفتوح عن الدراسة ... وأكد الطلاب أن الإضراب صار ضرورة حتمية سيما أن تعيين عميد الكلية العام الماضي لم يأت بجديد وأنهم في قناعة من الخطر الذي يتهدد مستقبلهم الأكاديمي والمهني إذا قبلوا مواصلة الدراسة وصفوها بالضعيفة . " (٢٩) لم يقف الطلاب عند هذا الحد بل ذكروا " أنهم ظلوا لدفعتين متتاليتين يصححون أستاذ أحد المواد المهمة ويلفتون انتباهه لأخطاء ومغالطات أثناء المحاضرات معتبرين استمرارهم في الدراسة جريمة في حق أنفسهم والمرضى في المستقبل ." (٣٠) وأشارت الصحيفة في عدد آخر إلي أن الطلاب " كانوا قد باشروا إضرابا مفتوحا في التاسع والعشرين من يناير الماضي بعد سلسلة اعتصامات بدأت في الرابع من يناير الماضي – الثامن منه بسبب مشاكل تتعلق بالمقر والمشرحة الآيلة للسقوط وعدم وجود دورات مياه وانعدام مياه الشرب بجانب مشاكل أكاديمية تتعلق في عدم توفر مكتبة والتأخير الأكاديمي وتبعية طلاب السنة الأولى لكلية التربية وأزمة الداخليات وضعف بعض الكوادر في الكلية . " (٣١)

لا تختلف قضية طلاب جامعة بحر الغزال عن قضايا طلاب كثير من الجامعات الجديدة التي لا تزال في مرحلة توفير البنيات الأساسية اللازمة لأي جامعة لتقوم برسالتها . وفي حالة جامعة بحر الغزال فإن الحرب أجبرت المسؤولين على بقاء هذه الجامعة وجامعة جوبا بالخرطوم مما جعل من توفير المقر المناسب للكليات المختلفة قضية شائكة . وبالنسبة لكلية الطب بدأت متاعبها عام ٢٠٠٢م عندما تم ترحيلها من مقرها بكلية الصحة العامة وصحة البيئة بجامعة الخرطوم إلي مباني مدارس الشعب بالخرطوم بحري . وهي مدارس ثانوية غير مهيأة لتدريس طلاب في المرحلة الجامعية ناهيك عن وجود معامل وقاعات كافية ومهيأة لتدريس العلوم الطبية والتطبيقية . وهذا ما جعل إدارة جامعة بحر الغزال تستهلك وقتا طويلا في سبيل البحث عن مباني لخدمة أغراض الجامعة .

تعود جذور الإضراب إلي موقف رابطة كلية الطب من المقر الجديد : "كان ممثلو الرابطة على قناعة تامة بأن ما تم إنجازه لا سبيل إلي نكرانه أو المزايدة عليه . إلا أنهم بعد اجتماعهم بالقاعدة خرجوا علينا بقرار الاعتصام عن الدراسة دون مبرر مقبول خاصة وأن الامتحانات النهائية على الأبواب ثم أعقب ذلك قرار الإضراب عن الدراسة ولأجل غير مسمى ." (٣٢)

يتضح من خلال العرض السابق لأحداث العنف في بعض الجامعات السودانية أن من أهم أسباب حدوث العنف وفقا لسلم أهميتها – المواضيع التالية :

أ . تكوين الاتحادات الطلابية .
ب . انتخابات الاتحادات الطلابية .
ج . العلاقة مع الصندوق القومي لرعاية الطلاب .
د . الرسوم الدراسية .
ه . المسائل الأكاديمية .
و . الاحتكاكات الطلابية نتيجة للعمل الثقافي .
ز . العنف ضد الحرس الجامعي .

٤.أ. تكوين الاتحادات الطلابية

يشكل هذا الموضوع أحد أهم عوامل اندلاع العنف وسط الطلاب، ويعود هذا إلي أحد الأسباب التالية :

- الخلاف بين التنظيمات الطلابية حول كيفية قيام الاتحاد وإقرار دستور جديد أو تفسير بعض بنود الدستور القائم .
- الخلاف بين إدارة الجامعة والتنظيمات الطلابية المتنازعة حول أحقية أي المجموعات بتمثيل الطلاب في حالة ادعاء أكثر من مجموعة طلابية هذا الحق .
- رفض تنظيم طلابي أو أكثر للجنة الإدارية التي كونتها إدارة الجامعة لمتابعة أمر قيام الاتحاد وتنظيم الانتخابات (حالة جامعة أمدرمان الأهلية ، يونيو ٢٠٠٥م) .

تجتمع العوامل الثلاثة في أحداث جامعة جوبا بمقرها المؤقت بالكدرو – شمال الخرطوم بحري . ومن واقع الأحداث كما تناقلتها جميع الصحف يمكن تلخيص الأمر في الآتي :

١. " كان الطلاب تجمعوا أمس أمام الجامعة بعد خلاف بينهم وبين إدارة الجامعة حول تكوين اتحاد الطلاب قبل أن يقوموا بحرق حافلة وعدد من العربات الصغيرة التابعة لجامعتهم . " (٣٣) ويشير بيان المكتب الصحفي للشرطة أن " الدفاع المدني احتوى حريقا أتى على عدة سيارات تابعة للجامعة وطال معمل الكيمياء ، فيما استطاع فريق من إدارة العمليات وشرطة بحري احتواء الأحداث التي اسفرت عن اعتقال ٥١ طالبا دونت في مواجهتهم تهم الإزعاج العام والإخلال بالسلامة العامة ." (٣٤)

٢. "أجمعت القوى السياسية والتي تضم حزب الأمة والجبهة الديمقراطية والجبهة الجنوبية الحديثة والجبهة الديمقراطية الأفريقية على مسؤولية الحركة الشعبية والشيوعي والمستقلين في أحداث العنف ، وأكدت هذه القوى إدانتها استخدام أسلوب العنف بالجامعة ، واتهمت القوى السياسية الديمقراطية في المؤتمر الصحفي إدارة الجامعة ومنتسبي

المؤتمر الوطني بالتواطؤ في هذه الأحداث ورفضت هذه القوى الأسلوب الاستهتاري الذي تتعامل به الإدارة تجاه الطلاب وعدم القيام بدورها في حماية الممتلكات ." (٣٥) وقالت هذه القوى المتحالفة في مؤتمرها الصحفي الذي عقد بدار حزب الأمة بأمدرمان " أن ما حدث ليس بفعل الطلاب وإنما كان خطا سياسيا له امتداد واضح المعالم ." (٣٦)

٣. أشار بيان صحفي صدر عن إدارة جامعة جوبا إلي أن " كيفية قيام الاتحاد نفسه ليس محل اتفاق من قبل الطلاب ... اجتمعت إدارة الجامعة بالمجموعة الأولى وتم الاتفاق على الاجتماع بالمستشار القانوني للجامعة لأخذ الرأي الصائب فكان رد المستشار أن تعديل الدستور يحتاج لأغلبية ثلثي الأعضاء لإجازته وأن الطالب المعني هو الطالب المسجل فاقتنعت المجموعة أو هكذا تظاهرت في الاجتماع الخاص بذلك. وحرصا منها على الاستقرار الأكاديمي جلست إدارة الجامعة مع مجموعة أخرى من التنظيمات السياسية الطلابية وتم التوصل لنفس الرأي فيما يتعلق بالدستور ، وطلبت من الطلاب توحيد الجهود لإنجاح مشروع الاتحاد ووعدت بتوفير كافة الاحتياجات الضرورية لذلك." (٣٧)

٤. أشار السيد/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي في المؤتمر الصحفي الذي عقده " أن الذي حدث في جامعة جوبا قام به طلاب من مرتادي الشغب داعيا إلي إبعاد المؤسسات التعليمية من دائرة العنف الطلابي والانحرافات السياسية وقال إن الأحداث لا تخلو من الغرض السياسي. " (٣٨) وذكر الوزير : " إن المطالبة بقيام اتحاد طلاب جامعة جوبا لا ينبغي أن تكون سببا في إغلاق الجامعة من قبل الإدارة أو الطلاب، لجهة أن ذلك حق كفله الدستور. وأشار إلي أن (٥١) من الطلاب المعتقلين تم إطلاق سراحهم ما عدا أربعة قد تفتح في مواجهتهم بلاغات جنائية . وأدان الوزير ظاهرة العنف في الوسط الطلابي ، وأعلن عن قيام ندوة كبرى لمناقشة الظاهرة وإيجاد الحلول لها بمشاركة القوى السياسية . " (٣٩)

الأحداث التي عددناها أعلاه في جامعة جوبا نجدها شبيهة بشكل أو آخر بالأحداث التي حدثت في جامعات أخرى ، لكن طلاب جامعات جنوب السودان بالخرطوم لهم مطالب أخرى تتمثل بسرعة نقل الجامعة مرة أخرى إلي مواقعها الأصلية بجنوب البلاد . وحول هذا الأمر تقول هويدا صلاح الدين العتباني : "المطالبة بإرجاع الجامعة إلي مدينة جوبا ، رغم أن لا أحد يجروء على أن يعترض على انتقال الجامعة إلي مهدها الأصلي الذي ولدت فيه ، لاسيما وأنها أسست كدعامة لتنمية الجنوب. لكن السؤال المحوري الذي يطرح نفسه ، من الذي بيده القرار ، وما هي الإمكانيات المرصودة لمقابلة آلية تنفيذ الانتقال ؟ وهل يمكن أن يحدث الانتقال بين ليلة وضحاها ؟ باختصار وحتى نكون أكثر واقعية ، القرار أكبر من أن تتخذه جهة واحدة ." [٤٠] ويجيب السيد/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي على السؤال : " إن لجنة نقل الجامعات الجنوبية إلي مقارها تعمل لإنفاذ قرار رئيس الجمهورية بنقل الجامعات ، إلا أنه أفاد أن ذلك ربما يستغرق شهورا أو سنينا لارتباط الموضوعات بترتيبات أمنية وسياسية وإدارية تحتاج إلي برمجه ومخصصات مالية كبيرة . " [٤١] وبالتالي فإن طلاب الجامعات الجنوبية بالخرطوم يملكون أسبابا أخرى للإضراب والاعتصام حتى ولو تم الاتفاق بين الطلاب على قيام الاتحاد .

٤.ب. انتخابات الاتحادات الطلابية

رأينا في موقع آخر من هذه الدراسة كيف أن التنظيمات الطلابية لا تهمل إعداد أدوات العنف من أسلحة بيضاء وقنابل حارقة تحسبا لغدر الآخرين أو للاحتجاج بعد ظهور نتيجة الاقتراع . وتتساوى كل التنظيمات الطلابية في هذا الأمر – تابعة للأحزاب حاكمة كانت أو معارضة . وهنالك الاحتجاج على نتائج الاقتراع ودمغها بالتزوير ومحاولة استئناف الانتخابات أو الطعن فيها والتلويح بإقامة اتحاد " شرعي " آخر . وهذا يدلل على أمرين:

أولا : ضعف ثقافة الديمقراطية وقبول الآخر والتداول السلمي لمنبر الاتحاد من مجموعة إلي أخرى .

ثانيا : تأثير الأحزاب السياسية على عضويتها وتصوير الهزيمة في انتخابات الجامعات والمعاهد العليا بأنها هزيمة للتنظيم الأم وإظهاره بالضعف وعدم وجود أنصار له وسط القوى الحية من المجتمع السوداني .

إننا أمام حالة من التكيف السياسي الكثيف التي تجعل من الانتخابات الطلابية امتحان لوجود وقدرة الأحزاب السياسية ، وهذا أحد عوامل تفشي العنف الطلابي .إن هذه النظرة لا ترى في اتحاد الطلاب الإمطية وبوق في جوقة إعلام الحزب ، ولا يستخدم إلا لتبرير أو تنفيذ مخططات وبرامج الحزب حاكما كان أو معارضا ، مما يجعل خطاب الاتحادات الطلابية تعبويا تبريرا لأعمال الحزب أو الجماعة الأم . ولأغراض التعبئة لا بد من البحث عن عدو لمهاجمته في شخص إدارة الجامعة وعمادة شؤون الطلاب . وهنا يبرز دور الأجهزة الإعلامية – خاصة الصحف – لنقل أخبار الخلاف والنزاع بين إدارات الجامعات واتحادات الطلاب . ولا يسلم من هذه التغطية الإخبارية مطالبة الطلاب بتأجيل مواقيت الامتحان ، ورفع اللوائح وإعادة تصحيح مادة دراسية لأن السبب "هو عدم وجود ثقة بين الطلاب وأستاذ المادة فالأسلوب الذي ينتهجه الأستاذ بعيد عن فهم الطلاب" ، و "أنهم ظلوا لدفعتين متتاليتين يصصحون أستاذ أحد المواد المهمة ويلفتون انتباهه لأخطاء ومغالطات أثناء المحاضرات معتبرين استمرارهم في الدراسة جريمة في حق أنفسهم والمرضى في المستقبل."وحقيقة أن استمرارهم في الدراسة جريمة في حق أنفسهم ما داموا قد وصلوا هذا المستوى من الهجوم على أبسط مقومات العملية التربوية وهي احترام الأستاذ المعلم ناهيك عن احترام اللوائح التي تحكم العملية التربوية في دور العلم .

٤ـ ج. العلاقة مع الصندوق القومي لرعاية الطلاب

تم إنشاء الصندوق القومي لرعاية الطلاب في العام ١٩٩١م كذراع لتنفيذ السياسة الجديدة في التعليم العالي تجاه إسكان وإعاشة الطلاب التي لم تعد حقا يتمتع به الطلاب تلقائيا . وينص قانون إنشاء الصندوق بأنه شراكة بين الدولة والمجتمع . وآلت إلي الصندوق المجمعات السكنية للجامعات القائمة يومها وأهمها مجمعات جامعة الخرطوم وجامعة الجزيرة . وتساهم

الحكومة الاتحادية بنسبة ٤٠٪ من الميزانية ويأتي الباقي ٦٠٪ من الرسوم والضرائب والدمغات وأوقاف الخيرين وتبرعاتهم . وتقوم وظيفة الصندوق على أداء ثلاثة مهام :

١. بناء مدن جامعية جديدة لرفع عدد الطلاب المستفيدين من السكن حيث بلغ عدد هؤلاء الطلاب في عام ٢٠٠٦م ، ١١٠ ألف طالب وطالبة يمثلون ٣٠٪ من مجموع الطلاب في التعليم العالي ونسبة ٤٠٪ من طلاب التعليم الحكومي . وما تزال هنالك فجوة في هذا المجال تحتاج إلي تشييد المزيد من المجمعات السكنية .

٢. تقديم الدعم المالي للطالب فيما يعرف بنظام الكفالة حيث بلغ عدد الطلاب المستفيدين ٩٠ ألف طالب – حوالي ٣٤٪ من طلاب التعليم الحكومي من بينهم ٣٨ ألف طالب بولاية الخرطوم بنسبة ٤٢٪ من العدد المستهدف بالولاية (٩٠ ألف طالب وطالبة) . ويقدم للطالب مبلغ ٤ ألف دينار شهريا (١٨ دولار أمريكي) ، وهنالك اقتراح برفعها إلي ٧,٥٠٠ دينار شهريا بدء من العام المالي الحالي ٢٠٠٦م. ويشكو الطلاب من صعوبة إجراءات نظام الكفالة وقلة عائدها وأن مظلته لا تشمل ٥٠٪ من الطلاب الفقراء ويبلغ عدد الذين تشملهم الكفالة في جامعة الخرطوم ٧,٣٤٢ طالبا وطالبة بنسبة ٣٤٪ من مجموع الطلاب في العام الدراسي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م .

٣. الرعاية الصحية ، حيث توجد ٤٥ وحدة علاجية بالمجمعات السكنية ، وبدأ إدخال الطلاب في نظام التأمين الصحي والبطاقة العلاجية ، ولكن يجأر الطلاب بالشكوى من أن التأمين العلاجي في مستشفيات ومراكز طبية تبعد كثيرا عن مناطق السكن والجامعات مع العلم أن بعض الجامعات – جامعة الخرطوم مثلا – تملك وحدات علاجية يؤمها الآلاف من الطلاب والعاملين ولا يعترف بها مراكز للتأمين الصحي والبطاقة العلاجية مما يجعل فائدتها محدودة .

تزداد الاحتجاجات ضد الصندوق القومي لرعاية الطلاب دوماً في الجامعات القديمة التي تملك مجمعات سكنية كانت تعتبر فنادق متوسطة

من ناحية الخدمات. ففي جامعة الخرطوم التي فقدت مجمعاتها السكنية لصالح الصندوق تعتبر الاحتجاجات من الأمور الدائمة ، إذ شهدت تدهورا في البيئة الجامعية ونقص في الخدمات التي تقدم للطلاب من سكن وإعاشة وترحيل ورعاية وذلك للازدواجية وغياب التنسيق بين عمادات شؤون الطلاب والصندوق القومي لرعاية الطلاب . وفي حقيقة الأمر لم يعد لعمادات شؤون الطلاب أي دور في أو توجيه سياسات الصندوق تجاه طلابها . ويكون رد الفعل دائما من الطلاب هو الإضراب والاعتصام والتخريب . ففي أكتوبر ٢٠٠٤م قام مجموعة من الطلاب بإشعال الحريق في داخلية الشهيد حسن حسين بجامعة الخرطوم وقدرت الخسائر بحوالي ٢٥ مليون دينار ، وتم اعتقال ٣٥ طالبا من بينهم ١٠ طلاب من جامعة الخرطوم . و في ديسمبر ٢٠٠٥م " دخل طلاب كلية الطب بجامعة الخرطوم في اعتصام عن الدراسة والعمل بالمستشفيات ورهنت رفعه بمعالجة قضية ٦٩ طالبة تم تشريدهن بسبب عدم توفر مساكن لهن . " (٤٢) حقيقة الأمر كان هنالك سوء فهم وترتيب من قبل إدارة الصندوق وعدم معرفتها بوجود دفعتين (أ) و (ب) بالسنة الرابعة بكلية الطب ، مما أدى إلي وصول الطالبات إلي الخرطوم دون علم سلطات الصندوق . ويقول مندوب صحيفة " الأيام " : " وشكا الطلاب الذين التقتهم (الأيام) من اكتظاظ الغرف وسوء وضعها وافتقادها لأبسط مقومات الإقامة وإقامة عدد من غير المنتمين للجامعة بالغرف المهيأة في إطار الإقامة الاستثمارية . " (٤٣) رغم أن قضية إسكان الطالبات تم حلها في أيام قليلة إلا أن اتحاد الطلاب تمكن – ولأول مرة – من توسيع دائرة نشاطه إلي مجمع العلوم الطبية والصحية .

تعلل سلطات الصندوق القومي لرعاية الطلاب تدني بيئة السكن ووجود أعداد كبيرة من الطلاب في غرف صغيرة المساحة بأنه أمر مؤقت تدعو إليه ظروف وجود طلب متزايد على السكن . وبالنسبة لتدني البيئة السكنية تعترف سلطات الصندوق بهذا القصور وتعزيه في بعض الأحايين إلي " أعمال مدبرة ومخططة لإثارة الطلاب من قبل جهات بعينها."

٤-د- الرسوم الدراسية

اكتسبت قضية الرسوم الدراسية أهمية متزايدة في الجامعات والمعاهد العليا في خلال العامين الآخرين . وفي بعض ظهر الأمر مواكبا لقيام الاتحاد . ونشير إلي مثالين لتوضيح قضية الرسوم الدراسية .

١. جامعة الخرطوم : ظهرت هذه القضية بصورة حادة في العام الدراسي ٢٠٠٤م – ٢٠٠٥م ، عندما أعلنت رابطة طلاب كلية الإنتاج الحيواني اعتصاما عن الدراسة استمر لمدة أسبوعين بشأن سبعة من زملائهم لم يتمكنوا من التسجيل في الوقت المحدد رغم المناشدات المتكررة من إدارة الكلية وإعادة فتح باب التسجيل مرات عديدة . وفي العام الدراسي الحالي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م) وبسبب تبني إدارة الجامعة نظاما مركزيا للتسجيل قائم على المجمعات تحولت قضية الرسوم الدراسية من اهتمام روابط الطلاب في الكليات إلي اتحاد الطلاب مما أدي إلي تصاعد حدة الأمر . لقد أنشأت إدارة الجامعة صندوقا خيريا مركزيا لمساعدة الطلاب الفقراء وقامت بإعفاء جميع طلاب دارفور من دفع الرسوم الدراسية . وأكد مدير الجامعة في مرات عديدة بأنه "لن يحرم طالب وطالبة من الدراسة بسبب الرسوم ." (٤٤) رغم هذا الوعد القاطع من مدير الجامعة إلا أن اتحاد الطلاب نقل قضية الرسوم الدراسية إلي الصحف "اتحاد الخرطوم يهدد باللجوء للإضراب أو الاعتصام وتنظيم مسيرة سلمية في حالة عدم حل أزمة الرسوم الدراسية لـ(٣٧١٨) طالب" (٤٥) في وقت كان عدد هؤلاء الطلاب بسيطا ومعظمهم لم يقابلوا لجان استئناف الرسوم الدراسية . مثل هذه المعلومات غير الصحيحة التي لا يتم التأكد منها من إدارة الجامعة دفعت إلي قيام حملة صحفية شعواء ضد إدارة الجامعة والحكومة : "جامعة الخرطوم تطرد أبنائها الفقراء" و "التعليم والإنسان المهدور ... " (٤٦) ... الخ

٢. قضية طلاب دارفور : هذه القضية من إفرازات الحرب الأهلية في دار فور المستعرة منذ فبراير ٢٠٠٣م ، والتي شردت كثير من ذوي الطلاب وجعلتهم لا يملكون قوت يومهم . وقد قامت بعض الجامعات – وعلى

سبيل المثال جامعة الخرطوم بإعفاء هؤلاء الطلاب من الرسوم الدراسية. ونتيجة لمقال كتبته مريم عبد الرحيم تحت عنوان : "حق طلاب دارفور في ديوان الزكاة"، (٤٧) وما ورد ذكره في المقال "اجتمع الأمين العام لديوان الزكاة مع الاتحاد العام للطلاب السودانيين واتحاد طلاب ولاية الخرطوم وأمانة الديوان . كان هدف الاجتماع مناقشة قضايا طلاب دارفور وطلاب الشرق وعدد من الروابط الأخرى الذين يسكنون في منازل مؤجرة . انتهى الاجتماع بتفويض الاتحاد العام لطلاب ولاية الخرطوم." (٤٨) واستجابة لمبادرة ومذكرة تقدم بها الاتحاد العام للطلاب السودانيين وجه الرئيس البشير بسداد رسوم طلاب دارفور بالجامعات . (٤٩)

٣. في فبراير ٢٠٠٦م ، وبعد مرور شهرين من توجيهات الرئيس البشير بشأن الرسوم الدراسية لأبناء دار فور إلا أن الجامعات لم يصلها إشعارا بالتنفيذ . فنجد رابطة طلاب دارفور بجامعة بخت الرضا تقول " إن ٢٤٥ طالبا من أصل ٥٣٤ لا خيار لهم سوى الاستقالة بسبب الإعسار." (٥٠) ويرد مدير الجامعة على اتهام إدارته بالتسويف : " إن إدارته لم تتلق أي خطاب حول إعفاء طلاب دارفور لهذا العام ... في العام الماضي تكفلت وزارة المالية برسوم طلاب دارفور ، أما هذا العام فلم نتسلم إخطارا." (٥١)

وفي تطور لاحق أعلن الأمين العام لرابطة طلاب دارفور بأن " أعضاء الرابطة البالغ عددهم٦٤٥ طالبا بجانب الروابط الإقليمية دخلوا منذ صباح أمس في اعتصام عن الدراسة بمباني إدارة الجامعة ببخت الرضا . وقال للرأي العام لن نفك الاعتصام. وسنبقى في موقعنا إلي حين حل مشكلتنا مشيرا إلي إكمالهم لترتيبات الاستقالة الجماعية لكل طلاب دارفور من الجامعة . " (٥٢)

لا ينكر أحد ارتفاع نسبة الفقر في السودان وارتفاع معدلاته إلا أن تبني الاتحادات الطلابية لهذه القضية يتسم بروح الكسب الانتخابي ومحاولة

إيهام الرأي العام بأن إدارات الجامعات تمارس نوعاً من " الجباية " ، في حين أن إدارات الجامعات رغم احتياجاتها لهذه الرسوم التي تمثل ما بين ١٨٪ - ٤٥٪ من مال التسيير والتنمية (لعجز وزارة المالية الاتحادية عن دفع أكثر من ١٢٪ من الفصل الثاني) إلا أن بعض الجامعات أنشأت صناديق خيرية تقوم بتمويلها لمساعدة الطلاب في بلد لا توجد في جامعاته ومؤسسات التعليم العالي الأخرى صناديق حكومية أو أهلية للمنح والقروض .

كان الأحرى بالاتحادات الطلابية النظر إلي مسألة إعاشة الطلاب بشيء من الجدية ، إذ أن الدراسات والواقع أثبتت أن هنالك تدهورا ملحوظا في صحة الطلاب ووجود أمراض سوء التغذية من هزال وأنيميا وصداع ودرن ... الخ نتيجة لقلة وسوء الغداء . مثل هذه القضايا لا تقع في ضمن اختصاصات الإدارات الجامعية وبالتالي لا يمكن استخدامها من قبل الاتحادات الطلابية لتعبئة الطلاب ضد الإدارات .

٤.هـ.المسائل الأكاديمية

لا تولي الاتحادات الطلابية المسائل الأكاديمية حيزا كبيراً في سلم اهتماماتها وأولوياتها خارج إطار الرسوم الدراسية . ولكن في بعض الأحايين تبرز قضايا مثل قيام كلية جامعية جديدة أو فتح كلية تابعة لأحدي الجامعات الكبرى بمدينة ما دون توفير أدنى مقومات العمل الأكاديمي ، أو سعي الطلاب لتقييم دبلوماتهم التقنية والاعتراف بها وتقييمها علميا للمنافسة في سوق العمل أو توفير فرص للمبرزين لنيل درجة البكالوريوس . وظهرت حادثة احتجاج واحدة على نتيجة امتحان مقرر دراسي بجامعة النيلين . وسنتناول هذه القضايا أدناه :

١. تعليق الدراسة بجامعة القرآن الكريم (فرع بورتسودان)، إذ دخل طلاب هذه الجامعة في اعتصام مفتوح منذ ٢٠٠٦/٢/١٠م إلي حين الاستجابة لمطالبهم المتمثلة في " تهيئة البيئة الدراسية ، توفير المراجع الأكاديمية ، تغيير مقر الجامعة ، إعادة الطلاب المفصولين وتخفيض الرسوم الدراسية . " [٥٣] ورغم وصف عميد الطلاب بالجامعة لمطالب الطلاب "بالمنطقية والعقلانية" ووعد بحلها إلا أنه "حفاظا على أرواح

الطلاب وممتلكاتهم ، وتحوطاً لما سيحدث ، أصدر قراراً بتعليق الدراسة إلى أجل غير مسمى ، نافيا وقوع أي مواجهات بين الطلاب ، وأكد استقرار الجامعة ." (٥٤) إننا أمام حالة من النزاع المستمر بين إدارة الجامعة والطلاب ويظهر ذلك جليا في تعدد المطالب التي قدمها الطلاب ، والتي لا يمكن حلها أو توفيرها إلا عبر فترة طويلة من الزمن.

٢. اعتصام طلاب دبلوم المختبرات بجامعة جوبا ، إذ قام هؤلاء الطلاب بالاعتصام عن الدراسة منذ ٢٠٠٦/١/٨م بسبب ما وصفوه "بالمصير المجهول لخريجي المختبرات الطبية المتمثل في عدم اعتراف مجلس المهن الطبية بطلاب الدبلوم كتقني معامل . يشار إلى أن امتحانات الكلية ستبدأ يوم السبت ١١ فبراير ٢٠٠٦م . " (٥٥) وفي حقيقة الأمر أن لهؤلاء الطلاب وغيرهم من حملة التخصص في الدبلوم التقني للمهن الطبية والصحية قضية كما يؤكد أ.د. مبارك محمد علي المجذوب وزير الدولة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، إذ " بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتشاور مع : وزارة الصحة الاتحادية للتعاون في تأهيل الأطر الصحية المساعدة لتوطين الخدمات الصحية في الريف وتحسينها في الحضر . وتمخض هذا التعاون فيما سمي إعلان السودان الذي وقعه وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة الاتحادي والدكتور حسين الجزائري مدير هيئة الصحة العالمية بإقليم شرق البحر الأبيض المتوسط في العام ٢٠٠١م بالقصر الجمهوري وبحضور السيد / رئيس الجمهورية . " (٥٦) ويرى السيد / الوزير "وتشجيعا لهؤلاء التقنيين وجذبا للطلاب لهذه المهن التي أحوج ما نكون إليها للتنمية بالسودان ، نادينا أن يكون مدخل هؤلاء التقنيين للخدمة هو الدرجة التاسعة كإخوانهم من حملة البكالوريوس." (٥٧) ويتوفر الحل لمشكلة هؤلاء الطلاب بالنظر" في قوانين وتشكيل مجلس المهن الصحية حتى تواكب هذه المتغيرات في المناهج والتوظيف. ولعل هذه الدعوة جاءت متزامنة مع قرار السيد / وزير الصحة الاتحادي

القاضي بتشكيل لجنة لمراجعة قانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٥م الذي ينضوي تحت قانون مجلس المهن الصحية . علما بأن هذا القانون لم يراجع أو يعدل منذ ٣٠ عاما." [٥٨] إن الحل النهائي لمشكلة هؤلاء الطلاب يرتبط بتعديل القانون الذي يحكم مجلس المهن الصحية كما يرى السيد / وزير الدولة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

٣. احتجاجات طلابية تتعلق بنتائج الامتحانات : وهذا النوع من الاحتجاجات ليس شائعا ، بل إننا نجد حادثة واحدة خلال الفترة قيد الدراسة . وتتلخص في أن طلاب السنة الثانية – كلية الإحصاء بجامعة النيلين يطالبون بتغيير أستاذ المادة وإعادة تدريس المادة مرة أخرى نتيجة لرسوب ٨٢٪ من الطلاب في الامتحانات النهائية . ويلخص الطلاب مشكلتهم في أن "السبب المباشر في سقوط الطلاب ... هو عدم وجود ثقة بين الطلاب وأستاذ المادة فالأسلوب الذي ينتهجه الأستاذ بعيد عن فهم الطلاب." [٥٩] ويرى أستاذ المادة الأستاذ الدكتور / حسين أيوب) أن السبب المباشر لرسوب هؤلاء الطلاب يتعلق "بالمشكلة التعليمية التي تدور في البلد فالطلاب غير جادين لأن يكونوا طلابا أولا ثم ثانيا ليس لديهم أي استعداد داخل المحاضرات حتى يفهموا فغالب الطلاب الذين سقطوا ليس لديهم دفاتر للتحضير ولكتابة بعض المسائل التي تحل في المحاضرة ولم ينفذوا ما يلزمهم من عمل منزلي فضلا عن أعمال السنة فمن الملاحظ أن هؤلاء الطلاب لا يوجد منهم من له الهم حتى ينجح وأنا في تقديري أن الـ ٣٦ طالباً الذين نجحوا في الدور الأول والثاني هم الأكثر استعدادا للدراسة في كلية الإحصاء ." [٦٠] مثل هذه الكلمات الغاضبة من أستاذ قدير ومتمكن من علمه تدق ناقوس الخطر بأهمية مراجعة النهج التعليمي الذي يسمح بقبول طلاب لا يملكون الاستعداد والتأهيل اللازم مما يؤدي إلى نسبة رسوب تبلغ ٨٢٪.

رغم إجازة مجلس أساتذة لنتيجة الامتحان وتكوين مدير الجامعة للجنة لدراسة أسباب هذا الرسوب إلا أن الطلاب لا يزالون يبحثون عن مخرج :

"طرقنا كل أبواب إدارة الجامعة لطرح هذه القضية لكننا لم نجد من يستمع إلينا ولهذا لجأنا للاتحاد وهو الجهة الوحيدة التي وقفت معنا ... نحن ما زلنا نصر على إعادة حقوقنا وذلك بإعادة الكورس الدراسي بدلا عن تأخير دفعة كاملة . " (٦١) ولكن سينتهي العام دون أن يتمكن هؤلاء الطلاب أو اتحادهم من حمل إدارة الجامعة على تحقيق مطالبهم .

٤.و. الاحتكاكات الطلابية نتيجة للعمل الثقافي

تتميز الجامعات والمعاهد العليا بضعف العمل الثقافي الفكري ، إذ توجد جمعيات ثقافية أو فنية قليلة ، وذلك نتيجة لغلبة الطابع السياسي والاتجاه الجديد إلي التنظيمات القبلية والجهوية . وتكتفي التنظيمات العقائدية التي عرفت بعملها من خلال تنظيمات ثقافية وفنية لجذب وتعبئة المؤيدين والمتعاطفين والطلاب عامة، تكتفي بتنظيم أركان النقاش التي تستعرض فيها رؤى التنظيم الطلابي حول القضايا الداخلية في الجامعة ونقل رؤى ومواقف التنظيم الأم . وتتخلل أركان النقاش مداخلات ونقاش عام من الطلاب الحاضرين خاصة من أنصار التنظيمات الأخرى المناوئة . وتتميز هذه الأركان بالحدة والسلوك العنيف خاصة في مواسم الانتخابات وغالبا ما تنتهي باشتباك بين الطلاب أو القيام بحرق معارض التنظيمات الأخرى . وفي جامعة الخرطوم تم حرق معرض الكتاب المقدس من قبل جماعة دينية طلابية عام ١٩٩٨م ، وحرق معرض الإسلاميين الوطنيين في فبراير ٢٠٠٥م .

هنالك تباين في آراء الطلاب حول دور وجدوى أركان النقاش ، فهنالك من يرى "أن الإساءة في أركان النقاش إلي الرموز السياسية التي ينتمي إليها الطلاب هي السبب الأساسي الذي يولد العنف وسط الطلاب خاصة في الانتخابات وأركان النقاش ، كما أنه لاحظ أن أركان النقاش تكون على أشدها قبيل وحتى بدء الانتخابات ولكنها تتوقف تماما بعد ظهور نتيجة الانتخابات الأمر الذي يشير إلي أنه ربما كانت هذه الأركان هدفها الوصول للانتخابات ويرى أيضا أن تكون المخاطبة في هذه الأركان فكرية بحتة ." (٦٢) ويشير طالب أخر إلي دور أركان النقاش في ظاهرة العنف الطلابي التي يصفها بأنها" لا ترتقي لمستوى طلاب الجامعات وأسباب هذه الظاهرة غالبا

التكتلات السياسية وانحياز الكل لرأيه والمهاترات السياسية لبعض متحدثي الأركان السياسية فـي الوقت الذي يجب فـيه احترام الرأي الآخر ." (٦٣)

يتضح مما ذكرنا أن النشاط السياسي هو المتحكم في توجيه العمل الثقافي اليومي . ورغم وجود بعض الجمعيات والأروقة الثقافية إلا أنها ولضعف الميزانيات التي يوفرها الأعضاء لا تستطيع في حالة الجامعات ذات المجمعات المتعددة والبعيدة عن بعضها البعض من تغطية كل أوجه النشاط الثقافي وذلك لضعف الميزانيات وقلة القوى البشرية المشرفة عل هذا الضرب من النشاط ، ولضعف اهتمام عمادات شؤون الطلاب بالنشاط الثقافي وعدم وجود خطط وبرامج محددة. وبجانب ذلك فإن الصندوق القومي لرعاية الطلاب لا يولي النشاط الثقافي والرياضي كثير اهتمام ، فلا نشهد منافسات ثقافية ، فنية أو رياضية على مستوى المدن الجامعية . ومن ناحية أخرى فإنه لا توجد أماكن أو صالات خاصة بالطالبة لممارسة ضروب النشاط المختلفة.

٤.ز. العنف ضد الحرس الجامعي

ظهر مفهوم الحرس الجامعي لأول مرة في العام ١٩٧١م كقوة نظامية تتبع لقوات الشرطة . وفي عام ١٩٩٥م صدرت لائحة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأن يكون قائد الحرس ضابطا بالخدمة . و تتألف قوات الحرس الجامعي من ثلاثة فئات : الحرس الفني من حملة الشهادة الثانوية العامة والحرس العمالي من حملة الشهادة المتوسطة أو الابتدائية (مرحلة الأساس) والخفر وهم من بقايا النظام القديم في الجامعات السودانية .

من الملاحظ أن جميع أفراد الحرس ينتمون إلي نقابة العاملين بالجامعة ويخضعون للائحة محاسبة العاملين بالخدمة المدنية ولا يتمتعون بأي حماية قانونية أثناء تأدية واجبهم فكثيرا ما يقبض عليهم ويودعون بحراسات الشرطة نتيجة لتأديتهم واجبهم ، وكثيرا ما يتعرضون لاعتداء من الطلاب أعضاء التنظيمات السياسية . وعلى سبيل المثال تعرض مقار الحرس في العديد من الجامعات إلي حوادث اعتداء وحرق ، وكذلك تعرض الأفراد للضرب والطعن بمدية حادة ، وتم حرق ملابس أحد أفراد الحرس في جامعة الخرطوم مما جعله يعاني من حالة نفسية . وأصيب أحد الخفر وسكرتيرة

قائد الحرس بجامعة الخرطوم بحرق شديدة نتيجة لوجودهم بالمقر أثناء عملية اعتداء بقنابل المولوتوف الحارقة . ولا يسلم من هذه الحوادث العاملات بالحرس إذ يتم الاعتداء عليهن من قبل الطالبات .

إن أولى خطوات إصلاح نظام الحرس تكمن في إتباع نماذج وتجارب البلدان العربية وغيرها في تأمين الجامعات والمعاهد العليا ، كما لا بد من اختيار أفراد مؤهلين علميا وأخلاقيا للعمل في مثل هذه الوحدات ، والعمل على تدريبهم لمحاربة بعض الظواهر السالبة لدى الطلاب وتزويدهم بمعينات العمل اللازمة لتأمين الأرواح والممتلكات ، وتوفير الحماية القانونية أثناء تأدية العمل.

يوضح العرض السابق أن سلوك العنف وسط الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا السودانية بنياني هيكلي ، وهو ما توصل إليه الأستاذ الدكتور / وليد خضر الزند في دراسته عن " التعصب وظاهرة العنف الطلابي في الجامعات السودانية "، إذ قادته الدراسة التي أجراها على عينة من ٥٧٠ طالبا من جامعة جوبا بالخرطوم إلي " وجود أثر واضح للسلوك الجمعي الهائج الذي أشعل فتائل الاتجاه السلبي نحو أشياء متعددة ، وسبب ضعف المعالجات وضعف الحوار وقصور متعدد الأوجه من مختلف الأطراف ، مع عدم خلو الموضوع من دفع سياسي أو عرقي من جماعات قبلية أدت إلي زيادة حدة التوتر حتى وصوله إلي العنف التدميري للممتلكات والأشخاص أحيانا ."(٦٤) إن وجود دفع " عرقي من جماعات قبلية " هو أمر خاص بحالة الدراسة . وأشار الأستاذ الدكتور / الزند أيضا إلي " ضعف المعالجات " وهو ما سنتناوله من خلال الحديث عن المعالجات الوقائية (التوجيه والإرشاد النفسي) والعقابية (الإجراءات التأديبية) .

٥. خدمات التوجيه والإرشاد النفسي

هنالك احتياجات أكاديمية ونفسية واجتماعية تحتم تقديم الإرشاد للطلاب، وفي ظروف السودان فإن صغر سن الطلاب ، ارتفاع نسبة الطالبات إلي حوالي ٤٧٪ من مجموع طلاب التعليم العالي ، إفرازات الحرب الأهلية

وسياسة التوسع في الاستيعاب في التعليم العالي ، العنف الهيكلي ... الخ ، كل هذه العوامل تحتم تقديم خدمات التوجيه والإرشاد النفسي الآتية :

أ. الإرشاد النفسي والفردي والجماعي .

ب. برامج التقويم المساعدة للطلاب لتحسين مستواهم الأكاديمي .

ج. برامج تطوير المهارات الأكاديمية والإبداع .

د. الاستشارات في المجالات المهنية والأكاديمية والاجتماعية .

ه. تقويم العلاقة بين الطالب والأستاذ من خلال نظام إشراف أكاديمي وتربوي دقيق .

و. توفير العلاج النفسي للحالات التي تحتاج إلي تدخلات طبية .

الملاحظ أن معظم الجامعات السودانية توجد بها وحدات صغيرة داخل عمادة شؤون الطلاب للقيام بأعباء التوجيه والإرشاد النفسي . فوحدة جامعة الخرطوم التي تم إنشاؤها في عام ١٩٧٠م لم تشهد توسعا ملحوظا رغم تعدد مهامها . ويعمل بالوحدة ١١ شخص بالخدمة الدائمة و٣ بنظام المكافأة وهؤلاء لخدمة ٢١,٠٠٠ طالب وطالبة ، بنسبة ١ : ١٥٠٠، وتقوم الوحدة بالمساهمة في تحقيق الآتي :

١. علاج مشاكل الطلاب الصحية و النفسية داخل أو خارج السودان .

٢. التوصية بتقديم المساعدات المالية الطارئة للطلاب من عمادة شؤون الطلاب.

٣. حلقة وصل بين الطلاب والصندوق القومي لرعاية الطلاب في التقديم إلي الكفالة.

٤. حل مشاكل الطلاب عن طريق الجلسات الإرشادية الفردية والجماعية .

٥. حل مشاكل الطلاب الأكاديمية .

٦. عقد المحاضرات والسمنارات وتنظيم برامج التوعية وإجراء البحوث في الظواهر السالبة في المجتمع الجامعي .

بجانب قلة عدد العاملين فإن ضعف الميزانيات مقارنة بعدد الطلاب وعدم وجود المباني والأجهزة اللازمة لإجراء الفحوصات أو متابعة الحالات تشكل عاملا هاما في ضعف نشاط الوحدة رغم " وجود إيجابيات واضحة لتجربة الوحدة عاما بعد عام وسط الطلاب . " (٦٥) وتشير نظم التوجيه والإرشاد في الجامعات السودانية إلي ضعف دور عمادات شؤون الطلاب . إذ أن قيام الصندوق القومي لرعاية الطلاب أدى إلي حرمان هذه العمادات من ممارسة كثير من مهامها واختصاصاتها القديمة . ومن ناحية أخرى لم يصاحب هذا الحرمان قيام الصندوق بهذه المهام (هنالك بدايات لبعض المناشط) . وهذا يجعل من الأهمية إعادة تحديد مهام عمادات شؤون الطلاب خاصة تقديم خدمات التوجيه والإرشاد النفسي وتخصيص ميزانيات كبيرة لهذا الغرض من قبل الصندوق القومي لرعاية الطلاب وإدارات الجامعات .

٦ـ الإجراءات التأديبية

تملك أي جامعة لائحة للإجراءات التأديبية . وفي جامعة الخرطوم هنالك "النظام الأساسي رقم (٤٤) سلوك ومحاسبة الطلاب لعام ١٩٧٦م تعديل ١٩٨٠م". وتحوي اللائحة (٢٤) مادة تنظم إجراءات التسجيل بالجامعة ، النشاط الطلابي ، حيازة الأسلحة ، الداخليات ، أحكام خاصة بالطالبات ، العقوبات ، مجلس المحاسبة ، إجراءات مجلس المحاسبة ، قرارات مجلس المحاسبة ، انعقاد مجلس المحاسبة ، سلطة مدير الجامعة ، سلطة عميد شؤون الطلاب ، سلطة عميد الكلية ، سلطات الأساتذة المشرفين على الداخليات وأعضاء هيئة التدريس ، حظر الاعتصام بمباني ، أو ميادين الجامعة أو استغلالها لأي غرض غير مشروع .

تكمن أهمية هذا العرض الوافي للائحة أعلاه لتوضيح أنها قد عفى عليها الزمن وتحتاج إلي تعديل لمواكبة المستجدات بعد قيام الصندوق القومي لرعاية الطلاب ، وبالتالي لم تعد الجامعات تملك حقا في محاسبة سلوك الطلاب في مجال السكن أو بعض أوجه النشاط الطلابي الذي يتم خارج

أسوار الجامعة . وبالنظر إلي المواد الخاصة بالعقوبات (المادة (١٣) من اللائحة) نجدها تنص على العقوبات التالية :

أ. الإنذار .

ب. دفع تعويض في حالة إتلاف ممتلكات الجامعة ، أو ممتلكات خاصة .

ج. الحرمان المؤقت من السكن في الداخلية .

د. الفصل من الداخلية .

ه. الحرمان المؤقت من الدراسة .

و. الفصل من الجامعة .

بعض هذه العقوبات لم يعد من الممكن تطبيقها على الطلاب من قبل إدارات الجامعات لأن المسؤولية تحولت إلي الصندوق القومي لرعاية الطلاب ، هنالك حاجة موضوعية لوضع لائحة تأديبية تأخذ التغييرات التي حدثت في بنية وتوجهات ولوائح القبول والامتحانات في التعليم العالي خلال العقد الماضي وتتشابه اللوائح في جامعات النيلين وجوبا – كأمثلة – مع لائحة جامعة الخرطوم. وتشير المواد (٤) ، (٥) و (٧) من لائحة جامعة النيلين إلي أحكام تفصيلية بشأن شروط التسجيل والمواظبة على حضور المحاضرات والتدريب العملي والمظهر العام (الذي خصصت له لائحة مستقلة في جامعة الخرطوم) .

بالنظر إلي ممارسة الإجراءات التأديبية وتشكيل مجلس المحاسبة فأن هذه المجالس قليلة العدد بالمقارنة مع إزدياد حوادث العنف في الجامعات والمعاهد العليا، وذلك للآتي :

١. معظم حوادث العنف يعود إلي الصراعات السياسية ، ومثل هذه الأحداث الجمعية السمات من الصعوبة تحديد المشاركين فيها.

٢. لا يمكن الاعتماد على تقارير الحرس الجامعي الذي كثيرا ما يتراجع أفراده عن تقاريرهم لتعرضهم للتهديد وللشكوى الفضائية ، فلذلك يجد مجلس المحاسبة صعوبة في إثبات الجرم .

٣. حتى في حالة إصدار مجالس المحاسبة عقوبات بالفصل فإن الاتحادات الطلابية والصحافة والرأي العام تقف ضد هذه العقوبات فيتم تخفيضها أو إلغائها . ورأينا أمثلة لمثل هذا التدخل في سياق هذه الدراسة مثل المطالبة بالعفو عن المفصولين في جامعة السودان وعفو مدير جامعة الدلنج عن الطلاب الذين تعرضوا لعقوبة الفصل أو الإيقاف المؤقت بعد أحداث التخريب في الجامعة .

٤. بطء إجراءات تشكيل مجالس المحاسبة ، إذ يبدأ تشكيل المجلس بخطاب إلي عميد شؤون الطلاب الذي يحيل الأمر إلي رئيس الجامعة . وفي حالة الموافقة يقوم عميد شؤون الطلاب بالاتصال بالكلية المعنية وأحد كبار الأساتذة بالجامعة واتحاد الطلاب وكلية القانون لتكوين المجلس الذي يصدر أمر تشكيله من السيد/ رئيس الجامعة ومستشاره القانوني . وهي إجراءات بطيئة تستهلك وقتا طويلا . وكان الأحرى جعل أمر التشكيل قاصرا على المستشار القانوني ، عميد شؤون الطلاب والكلية المعنية .

يشير د. الطيب مركز على عدة أوجه قصور تشوب ممارسة النشاط الثقافي والاجتماعي وضوابط التسجيل .... الخ ، ويلخص في الآتي :

أ. أضحى منظرا مألوفا مشاهدة النشاط الطلابي بشتى أنواعه يمارس بالقرب من القاعات والمعامل والمكتبات المخصصة للدراسة وللتحصيل العلمي ، وذلك مع استخدام مكبرات الصوت . ولا خلاف في أن ممارسة النشاط الطلابي بمثل هذه الكيفية من الطبيعي أن تنشئ مناخا غوغائيا ملائما لنشوء العنف.

ب. إدارة الحرس الجامعي وهي الجهة المناط بها حفظ النظام والحفاظ على ممتلكات الجامعة ، كثيرا ما تكون عاجزة عن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع العنف الطلابي .

ج. إن هنالك مفهوما خاطئا لدى البعض بعدم سريان نصوص القوانين السارية بالبلاد على المجتمع الطلابي بالجامعة . وربما يعود هذا

الفهم الخاطئ لاعتقاد هؤلاء بوجود حصانة نابعة من تقاليد ونظم ولوائح الجامعة ، تكفل لهم الحماية في مواجهة المساءلة الجنائية والمدنية . (٦٦)

ويرى د. الطيب مركز على أنه " بالإضافة للحاجة الماسة للإصلاح المؤسسي، ينبغي مراجعة الأحكام الواردة في النظم الأساسية واللوائح الجامعية بغرض مواكبة المتغيرات المختلفة التي طرأت على مؤسسات التعليم العالي والبلاد . " (٦٧) وينادي د. الطيب مركز على بأهمية " إعادة صياغة هذه العقوبات بحيث تضمن لنا تحقيق الردع اللازم ، وذلك مع تفعيل الأحكام المتعلقة بالتعويض وإن اقتضى ذلك اللجوء للمحاكم ." (٦٨)

٧. رأي الطلاب في ظاهرة العنف

أجرت صحيفة "الانتباهة" في عددها رقم (١٧) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٣م ص ٦، استطلاعا مع عدد من طلاب الجامعات بالعاصمة لمعرفة آرائهم حول ظاهرة العنف ، وجاءت الإجابات على النحو التالي :

- إن النشاط الطلابي في الجامعة اليوم يمر عبر مجموعة من العراقيل التي هي في الأغلب تنفيذا لسياسات القائمين على أمر "الدولة" وأجدى طريقة تنفيذ هذه السياسات هي العنف . وذلك لقصور مبرراتها وعدم وضوحها وبالتالي عدم توفر أي وسيلة أخرى للتوصل إلي تحقيقها والأجدى أن يكون السؤال هنا : هل حقق العنف تجاه الطلاب الأغراض المرجوة ؟
- بالنسبة للمظاهرات التي تحصل في الجامعة تعبر عن حرية الرأي للطالب الجامعي حول نشاط محدود ، إلا أ ن قوات الشرطة تقوم في بعض الأحيان بقمع تلك المظاهرات .
- إن ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات أصبحت من الظواهر التي تشمل فكر الوسط السياسي سواء كان في الجامعات أو غيرها . فعندما يدق جرس إعلان وقت الانتخابات كأنه ناقوس يدق في عالم الخطر

فعليه تقوم الجهات المختصة بترتيب كل ما يتعلق بتجنب العنف الطلابي فعليه يجب الاحتياط وأخذ الحذر لأن هنالك ظواهر سالبة تلي عملية العنف فأحيانا وقد شهدت ذلك بأم عيني أن هناك موتى وجرحى وأبرياء لا ذنب لهم في هذه الأحداث فعليه أوجه الكلمة للمختصين لأنه موضوع كبير جدا ويجب الالتفات إليه .

- العنف الطلابي في الجامعات يشكل مشكلة حقيقية للطالب الجامعي وربما يؤدي إلي توقف نشاطه الأكاديمي . ونجد أن الانتخابات وأركان النقاش تلعب دورا أساسيا في قيام هذه المشكلة (المنابر السياسية) حقيقة لا أريد الحديث عن هذه المشكلة التي تسبب لنا هاجسا ورعبا في مجتمعنا الجامعي لأننا نحن الطلاب أتينا بغرض الدراسة لا لأغراض أخرى .
- المفهوم للعنف عند الطلاب خاطئ جداً جداً ، فعند أي مظاهرة سلمية يحولونها إلي ضرب ودمار فلا بد أن تحل كل المشاكل سلميا بتقديم المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها. وهنالك ملاحظة أن الطلبة ليسوا وحدهم الذين يقومون بالتخريب حيث ينضم إليهم (الشماسة)* في الشوارع فتكون الفاجعة أكبر .
- العنف يكون دائماً في حالة الانتخابات غير النزيهة وفيما عدا ذلك غالبا لا يكون هناك عنف بدليل أن بعض الانتخابات مرت بدون عنف لأنها كانت نزيهة . والعنف على مستوى الطلاب الجامعيين سمة غير حميدة ونتمنى أن تكون الانتخابات نزيهة لكي لا يكون هناك عنف .
- من الملاحظ أن العنف الطلابي يظهر أو يصاحب الانتخابات للاتحادات الطلابية وقد ينتج عن هذا العنف تخريب للجامعات وأحيانا تفقد أرواح بريئة وأحيانا يتم إغلاق الجامعة ومردود ذلك هو مردود سلبي على الصعيدين الشخصي والعام ، وأتمنى من الطلاب أن يتعاملوا مع المواقف التي تؤدي إلي العنف بحكمة وحنكة حتى لا تؤثر سلبا على الطالب في النهاية هو المتضرر من تلك الأساليب .

* ظهر مفهوم "الشماسة" في الثمانينيات ويرمز إلي المشردين وأصحاب المهن الهامشية في الأسواق .

- أعتقد أن العنف بين الطلاب في الجامعات هو شيء غير مقبول سواء في وقت الانتخابات أو غيرها فهو يولد الكثير من الأحقاد ويجعل الطلبة بعيدين عن دراستهم وغير ذلك من الآثار السلبية التي تتولد عن العنف أهمها الأثر الجسدي على الطالب وأعتقد أن التفاهم السلمي هو أسلم الحلول لأي مشاكل .
- في رأي تختلف أسباب العنف فاختلاف الآراء هو أكبر سبب من الناحية السياسية فكل طالب يدافع عن مفهومه ووجهة نظره والتي في رأيه أنها الأصح . وفي الناحية العلمية رأيت بعض الطلبة يتنافسون في النواحي العلمية لدرجة إيذاء بعضهم البعض أحياناً من أجل الأفضلية . ومن أتفه الأسباب التي رأيتها للعنف الشجار لأسباب عاطفية كأن يتشاجر ولدان على بنت أو بنتين على ولد وفي نظري أنها من أتفه الأسباب . في رأيي أن العنف له دوره في الجامعة مثله مثل الأفلام التي تحمل ربما هو مؤذ من الناحية الجسدية لكن البعض يجدونه وسيلة للترويح عن أنفسهم وإثبات وجودهم من الناحية النفسية .
- إن العنف ليس وسيلة بالنسبة للإنسان وبالنسبة للطالب الجامعي في حل قضاياه السياسية أو الأكاديمية يجب أن يكون قدوة للمجتمع فبالحلم والحكمة هي الطريقة الأمثل لحل أي مشكلة مهما كانت معقدة.

تكشف الآراء السابقة عن صحة فرضيات الدراسة ، إذ ركزت أغلبية الإجابات على دور العمل السياسي وسط الطلاب (التنظيمات السياسية ، الاتحاد والانتخابات) كعامل أساسي وراء ظاهرة العنف الطلابي . ويزداد هذا العنف ضراوة لعاملين :

أولا : الارتباط الوثيق بين السياسة الطلابية والسياسة القومية . وقد قدمت الدراسة أمثلة لقوة هذا الارتباط بين الأحزاب السياسية والتنظيمات الطلابية التي هي عبارة عن فروع للأحزاب . وهذا الارتباط يصل إلي درجة تهديد الحزب الاتحادي الديمقراطي بإعادة النظر في المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ومطالبته بإقالة والي ولاية سنار " احتجاجا على أحداث العنف والتعذيب التي تعرض لها طلاب ينتمون إلي الحزب بجامعة سنار الأسبوع الماضي ، وأدت إلي إصابة ما لا يقل عن ١٥ طالبا وإحراق مباني الاتحاد . " (٦٩) ودعا النائب البرلماني عضو المكتب السياسي للحزب عثمان عمر الشريف " رئيس الجمهورية إلي إقالة والي سنار ومسؤولي الأجهزة الأمنية والشرطية بالولاية على خلفية الأحداث التي اندلعت عقب فوز قائمة المعارضة بانتخاب اتحاد الطلاب . واتهم الشريف السلطات هناك بالفشل في تهدئة الأوضاع ودعاها بالمبادرة بتقديم استقالتها وأردف (إذا لم يحصل ذلك فإن التحول الديمقراطي يكون في خطر ولا يمكن السيطرة على رد الفعل المتوقع). " (٧٠) هذا التصريح يؤكد الارتباط العضوي بين السياسة الطلابية والسياسة القومية ويدلل أيضا على أن العنف الطلابي بنياني هيكلي ، مما يحتم الالتفات إليه والعمل على معالجته على المستوى القومي.

ثانيا : يجب أن لا تحجب عنّا ظاهرة العنف الطلابي حقيقة أن الطلاب لهم مشاكل حقيقية لا بد من معالجتها لاستقرار الطلاب وتمكنهم من التحصيل العلميّ في جو معافى . ومن أهم هذه المشاكل السكن والإعاشة التي لم يقدم لها الصندوق القومي لرعاية الطلاب حلولا جذرية رغم الجهود التي يبذلها في بناء المدن الجامعية وتقديم الكفالة

المادية لحوالي ٣٤٪ من طلاب التعليم الحكومي . ومقارنة ما يقدمه الصندوق وما تقدمه بعض الجامعات من دعم ومنح لطلابها تكشف عن ضعف ما يقدمه الصندوق . ففي العام الدراسي الحالي قدمت جامعة الخرطوم مبلغ ٦١,١ مليون دينار (عدا طلاب دارفور) وقدمت جامعة السودان حوالي ٢٠٠ مليون دينار لدعم طلابها ، وهي تساوي ٢٣٪ و٢٩ ٪ من جملة الكفالة التي يدفعها الصندوق لطلاب الجامعتين سنويا . إن الخطوة الأولى في سبيل استقرار الطلاب تبدأ بتطوير نظام الكفالة إلي صندوق للمنح والقروض وأن يحول الصندوق الجديد تدريجيا وعبر سنوات لاستيعاب من يريد من طلاب التعليم العالي الحكومي أو الخاص . بجانب استقرار الطلاب فإن صندوق المنح والقروض سيمكن الجامعات — في المدى البعيد — من تحصيل الرسوم الدراسية كاملة من كل الطلاب ، كما سيساهم هذا الصندوق في تحرير أغلبية الطلاب غير المنظمين من سيطرة الأقلية المنظمة ويجعل الطلاب ينصرفون تماما إلي الاهتمام بدراستهم وخدمة القضايا الطلابية والقومية الصرفة .

٨- التوصيات

أوضحت الدراسة كيف أن العنف الطلابي ذو الطبيعة البنيانية الهيكلية تمتد جذوره إلي ظهور الحركة الطلابية في فترة النضال الوطني ضد المستعمر مما أكسبها سمات سياسية أصبحت هي المتحكم في تطورها حتى في مرحلة ما بعد نيل الاستقلال . ومع دخول المجتمع السوداني في دوامة العنف السياسي منذ الانقلاب العسكري الأول في عام ١٩٥٨م دخل العنف إلي الحياة الطلابية وتطور نهجه وسبل استخدامه بازدياد العنف السياسي الذي أضحى سمة لازمة للتطور السياسي في السودان . وبالتالي لا يمكن الحديث عن حلول جذرية لظاهرة العنف الطلابي ، وإنما عن " مسكنات " ومهدئات لأن

القضاء على هذه الظاهرة يتطلب خروج المجتمع والدولة السودانية من الحالة الراهنة بعد الوصول إلي تقاليد راسخة تحكم التداول السلمي للحكم ، فلذلك تقترح الدراسة التوصيات الآتية :

أ. عقد مؤتمر قومي حول ظاهرة العنف الطلابي ، ويحضر هذا المؤتمر إدارات الجامعات ، التربويون ، الاتحادات والتنظيمات الطلابية وممثلين للطلاب المستقلين عن التنظيمات وقادة الأحزاب السياسية . وأن يتوصل المؤتمر إلي توصيات ترتضيها جميع الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية حول مدى الدور والعمل السياسي للطالب الجامعي وماهية رسالة الاتحادات الطلابية .

ب. إدخال مقررات التربية الوطنية ضمن مواد متطلبات الجامعة لتعريف الطلاب بمفاهيم أساسية حول "المواطنة" ، الحقوق والواجبات " ، "احترام الآخر واللوائح والقوانين" ، " تاريخ السودان " ، "النظام الدستوري في السودان " و " ماهية ودور الجمعيات والحكومات الطلابية ."

ج. أن تنأى الصحف اليومية عن زيادة التوتر في الجامعات والمعاهد العليا عن طريق نشر الأخبار دون التأكد من مصداقيتها .

د. أهمية قيام صندوق قومي لتقديم المنح والقروض للطلاب أثناء فترة الدراسة. ويمكن تطوير تجربة الصندوق القومي لرعاية الطلاب للقيام بهذه المهمة .

ه. تعديل لوائح سلوك ومحاسبة الطلاب وتطبيقها دون تهاون .

و. إعادة تعريف مهام عمادات شؤون الطلاب لتقوم بدورها في رعاية الطالب اجتماعيا ونفسيا و ثقافيا ورياضيا .

٩- الإحالات المرجعية

١. صلاح محمد مضوي وعوض جاد السيد ، " الجامعات السودانية ولغة الحريق !! "، الرأي العام ، العدد رقم (٣٠٤٨) ، ٢٠٠٦/٢/٢٥م، ص ١٠ .

٢. د. كمال الحوامدة ، " العنف الطلابي في الجامعات الأردنية " ، في : الدكتور جميل بني عطا والدكتور كمال الحوامدة (تحرير)، بحوث المؤتمر الأول لعمادة شؤون الطلاب – جامعة الزرقاء الأهلية ، مطابع وزارة الأوقاف ، ٢٠٠٤م ، ص ٨٧ .

٣. المرجع السابق ، ص ٨٨ .

٤. وردت في أحمد الضو أحمد،" ظاهرة العنف السياسي في السودان "، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد (١٥)، أكتوبر / نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٨م ، ص ٢٧ .

٥. الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٤٤.

٦. "Student Violence – Warning Signs", http://www.teachers first. com/crisis/warning.htm

٧. فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٨م ، ص ٢٤٨.

٨. المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

٩. الدكتور كوني مورلاي ، " الإعلام وإدارة الصراعات في أفريقيا "، في جامعة أفريقيا العالمية ، ملتقى الجامعات الأفريقية – أوراق المؤتمر العلمي – الكتاب الثاني ، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة ، الخرطوم ، يناير ٢٠٠٦م ، ص ١٥٥ .

١٠. د. عوض السيد الكرسني، "ظاهرة العنف الطلابي : دراسة حالة جامعة الخرطوم" ، سلسلة قضايا استراتيجية، رقم (٨)، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، ٢٠٠٤م ، ص ٤١ .

١١. د. إبراهيم نصر الدين ، " إشكالية بناء الدولة في أفريقيا " ، في جامعة أفريقيا العالمية ، ملتقى الجامعات الأفريقية – أوراق المؤتمر العلمي ، الكتاب الأول ، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة ، الخرطوم ، يناير ٢٠٠٦م ، ص ٢٦٩ .

١٢. أحمد الضو أحمد ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

١٣. وردت في حسن محمد عمر عجيب ، "النشاط السياسي لطلاب جامعة الخرطوم ١٩٨٩ – ١٩٩٩م : المسار والمعوقات "، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة البكالوريوس العام ، شعبة العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم ، الخرطوم، ٢٠٠٠م، ص ١١ .

١٤. السيد بوديرسا لولومي ، " تفاقم العنف الاجتماعي مساهمة الجامعة في ترقية ثقافة السلام والتنمية الإقليمية في الجزائر "، في جامعة أفريقيا العالمية ، الكتاب الأول ، المرجع السابق ، ص ٣٣٠ .

١٥. وردت في د. عوض السيد الكرسني ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

١٦. سراج حسين حسن محمد ، "حركة الطلاب المستقلين بجامعة الخرطوم النشأة والتطور : ١٩٧٧ – ١٩٨٧م"، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة البكالوريوس العام، شعبة العلوم السياسة ، جامعة الخرطوم ، ١٩٩٩ ، ص ٦ .

١٧. المرجع السابق ، ص ١٦ .

١٨. وردت في د. عوض السيد الكرسني ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

١٩. د. عبدالله عبدالرحمن الصديق ، " العنف الطلابي في مؤسسات التعليم العالي السودانية " ، في : د. عوض السيد الكرسني (المحرر)، سمنار دراسة أسس إعادة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ٢٠٠٣م ، ص ١٦.

٢٠. المرجع السابق ، ص ٢٠ – ٢١ .

٢١. عبد الحليم عبيد أحمد إلي السيد / مدير الجامعة ، تقرير عن سير وتأمين انتخابات اتحاد الطلاب ، ج خ / ح / س س . ٢٠٠٥/٥/١٥م .

٢٢. د. محمد أحمد حاج علي ، نائب الوكيل لمجمع التربية، إلي السيد / رئيس لجنة مراقبة انتخابات اتحاد جامعة الخرطوم، تقرير المراقبة مراكز رقم (٧) و (٨)– بكالوريوس الأساس كلية التربية ، د.ت.

٢٣. بروفسير عبد الباقي عبد الغني بابكر ، " اتحاد طلاب جامعة الخرطوم تجارب الماضي ورؤى المستقبل"، في : د. عوض السيد الكرسني ، سمنار دراسة ... ، مرجع سابق، ص ٤٢ .

٢٤. المرجع السابق ، ص ٤٣ .

٢٥. وردت في د. عوض السيد الكرسني ، ظاهرة العنف الطلابي ... ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

٢٦. الصحافة ، العدد رقم (٤٤٨٨) ، ٢٠٠٥/١٢/٤م ، ص ٢ .

٢٧. الصحافة ، العدد رقم (٤٤٩٦) ، ٢٠٠٥/١٢/١٦م ، ص ٢ .

٢٨. الصحافة ، العدد رقم (٤٥١٥) ، ٢٠٠٥/٢/٦م ، ص ٢ .

٢٩. الأيام ، العدد رقم (٨٣٨٧) ، ٢٠٠٥/١٢/٢٩م ، ص ١ .

٣٠. المرجع السابق ، ص ١ .

٣١. الأيام ، العدد رقم (٨٤١٤) ، ٢٠٠٦/٢/٢م ، ص ١ .

٣٢. جامعة بحر الغزال – العلاقات العامة ، توضيح من جامعة بحر الغزال، الرأي العام، العدد رقم (٣٠٣٢)، ٢٠٠٦/٢/٩م، ص ١٥ .

٣٣. الصحافة ، العدد رقم (٤٥٥٤) ، ٢٠٠٦/٢/١٢م ، ص ٢ .

٣٤. المرجع السابق ، ص ٢ .

٣٥. الإنتباهة ، العدد رقم (٢٠) ، ٢٠٠٦/٢/١٦م ، ص ٢ .

٣٦. ألوان ، العدد رقم (٢٤٢٥) ، ٢٠٠٦/٢/١٦م ، ص ١ .

٣٧. جامعة جوبا – العلاقات العامة والإعلام ، " بيان حول أحداث مجمع الكليات بالكدرو،" أخبار اليوم ، العدد رقم (٤٠٧٧) ، ٢٠٠٦/٢/١٤م ، ص ١٤ .

٣٨. الرأي العام ، العدد رقم (٣٠٤٠) ، ٢٠٠٦/٢/١٧م ، ص ١ .

٣٩. الصحافة ، العدد رقم (٤٥٥٩) ، ٢٠٠٦/٢/١٧م ، ص ١ .

٤٠. هويدا صلاح الدين العتباني ، " إضاءة حول الأحداث التخريبية بجامعة جوبا" ، الرأي العام ، العدد رقم (٣٠٤٣) ، ٢٠٠٦/٢/٢٠م ، ص ١ .
٤١. الصحافة ، العدد رقم (٤٥٥٩) ، ٢٠٠٦/٢/١٧م ، ص ١ .
٤٢. الصحافة ، العدد رقم (٤٤٨٩) ، ٢٠٠٥/١٢/٥م ، ص ١ .
٤٣. الأيام ، العدد رقم (٨٣٦٩) ، ٢٠٠٥/١٢/٨م ، ص ١ .
٤٤. الأيام ، العدد رقم (٨٣٨٢) ، ٢٠٠٥/١٢/٢٤م ، ص ١ .
٤٥. الأيام ، العدد رقم (٨٣٥٤) ، ٢٠٠٥/١١/٢١م ، ص ١ .
٤٦. الصحافة ، العدد رقم (٤٤٨٤) ، ٢٠٠٥/١١/٣٠م ، ص ٧ .
٤٧. مريم عبد الرحمن، "حق طلاب دارفور في ديوان الزكاة"، الصحافة ، العدد رقم (٤٤٣٣) ، ٢٠٠٥/١٠/٦م ، ص ١٠.
٤٨. الصحافة ، العدد رقم (٤٤٦٥) ، ٢٠٠٥/١١/١١م ، ص ٢ .
٤٩. الأيام ، العدد رقم (٨٣٨٧) ، ٢٠٠٥/١٢/٢٩م ، ص ١ .
٥٠. الرأي العام ، العدد رقم (٣٠٢٩) ، ٢٠٠٦/٢/٦م ، ص ٢ .
٥١. المرجع السابق ، ص ٢ .
٥٢. أنور عوض وأبو القاسم إبراهيم ، " حريق بجامعة جوبا واعتصام في بخت الرضا ، " الرأي العام، العدد رقم (٣٠٣٥) ، ٢٠٠٦/٢/١٢م .
٥٣. الصحافة ، العدد رقم (٤٥٥٣) ، ٢٠٠٦/٢/٨م ، ص ٢ .
٥٤. المرجع السابق .
٥٥. الرأي العام ، العدد رقم (٣٠٣١) ، ٢٠٠٦/٢/٨ ، ص ٢ .
٥٦. البروفسير مبارك محمد علي المجذوب ، " هل لطلاب المختبرات بجامعة جوبا قضية أم لا ؟ " ، الرأي العام ، العدد (٣٠٣٩) ، ٢٠٠٦/٢/١٦م ، ص ٢ .
٥٧. المرجع السابق ، ص ٢ .
٥٨. المرجع السابق ، ص ٢ .

٥٩. ألوان ، العدد رقم (٢٤٢٥) ، ٢٠٠٦/٢/١٦م ، ص ٢ .
٦٠. المرجع السابق ، ص ٢ .
٦١. المرجع السابق ، ص ٢ .
٦٢. الانتباهة ، العدد رقم (١٧) ، ٢٠٠٦/٢/١٣م ، ص ٦ .
٦٣. المرجع السابق ، ص ٦ .
٦٤. بروفسير وليد خضر الزند ، " التعصب وظاهرة العنف الطلابي في الجامعات السودانية،" في : الجمعية النفسية السودانية – المؤتمر الثاني ، علم النفس التطبيقي وثقافة السلام (الملخصات) ، د. ن ، أغسطس ٢٠٠٥م ، ص ١٣ .
٦٥. ملهمة عمر البدوي ومواهب عبد الرحيم محمود، " تجربة وحدة التوجيه والإرشاد النفسي بجامعة الخرطوم "، في : المرجع السابق ، ص ٥٩ .
٦٦. د. الطيب مركز علي ، " مدى فاعلية اللوائح الجامعية في القضاء على العنف الطلاب "، ورقة غير منشورة ، أبريل ٢٠٠٦م ، ص ٩ .
٦٧. المرجع السابق ، ص ١٠ .
٦٨. المرجع السابق ، ص ١٠ .
٦٩. الصحافة ، العدد رقم (٤٥٦٩) ، ٢٠٠٦/٢/٢٧م ، ص ١ .
٧٠. المرجع السابق ، ص ١ .

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٥٠٣م

ديباجة تعريفية عن مركز دراسات المستقبل

مركز دراسات المستقبل، مؤسسة بحثية غير ربحية أنشئت في عام ٢٠٠٢م، يعمل في مجال البحوث والدراسات المستقبلية بهدف نشر وترسيخ فكر وثقافة الاستشراف في أداء جهاز الدولة والمجتمع .

هيكل المركز

- مجلس الأمناء
- مدير المركز
- المجلس العلمي

وحدات المركز

- وحدة تنسيق الدراسات والبحوث
- وحدة تنسيق الدوائر العلمية
- وحدة المعلومات
- وحدة الفكر والحوار
- وحدة الشؤون المالية والإدارية

مجال عمل المركز

تأهيل وترشيد مفاصل وممارسة الشورى والديمقراطية في الدولة وكيانات المجتمع عبر الفعاليات الآتية :-

- حث مستودع العلم والفكر والرأي الوطني ورعاية وتنظيم مشاركته ومساهمته في الرصد والتحليل والاستنباط والاستقراء هداية لسياسات الدولة التنفيذية والسيادية وتفعيل المشاركة الجماهيرية في صنع المستقبل المتفق عليه استراتيجياً .
- دفع وبسط البيانات والمعلومات المتعلقة بحركة الدولة والمجتمع الخاصة والعامة وفي المجالات كافة .
- دعم وعون مؤسسات التعليم والبحث العلمي والجمعيات العلمية الوطنية لإكساب الفرد السوداني المعارف والمهارات المستقبلية وتشجيع الابتكارات ورعاية المبتكرين .
- إدارة شبكة رقمية واسعة تمكننا للبلاد من استغلال مستودع علمها وخبرتها من الباحثين والأكاديميين والخبراء والتنفيذيين لاسيما المهاجرين والعاملين منهم في المنظمات الإقليمية والدولية لخدمة الثقافة والمعرفة العلمية والإنسانية جماهيرياً .

رسالة المركز

- تنظيم ورعاية الحوارات الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بلورة لرؤى البلاد المستقبلية .
- إعداد الدراسات والبحوث تعرفاً، واستقراءً للتطورات المحلية والإقليمية والدولية ذات الأثر على الوطن ومواطنيه .

مطبوعات المركز

- مجلة دراسات المستقبل (نصف سنوية) .
- التقرير السنوي .
- سلسلة كراسات قضايا المستقبل .
- سلسلة الكتب .



في الأعداد القادمة

- **نحو القضاء على الفقر المدقع والجوع في السودان**
  رؤية في أهداف التنمية للألفية: ومعالم الأطر
  الاستراتيجية للشراكة الدولية
  د. سعد الدين عبد الحي

- **تجارب الحركة النقابية السودانية في التشريع**
  بروفسير حسن علي الساعوري

- **التنمية الاقتصادية في السودان:**
  الاستراتيجيات واشكالية التمويل
  د. عادل عبد العزيز الفكي

مركز دراسات المستقبل

الخرطوم تقاطع شارع الزبير باشا مع شارع المك نمر
قبالة شركة الخطوط البحرية السودانية
هاتف: ٨٣ ٧٧٨٩٥٥ الفاكس: ٨٣ ٧٦٧٩٨٩
الموقع على الإنترنت: WWW.futuresc.net
البريد الإلكتروني: Futuressc@hotmail.com

